

الأحاديث التي صحح أو احتمل البخاري فيها الوجهين في العلل الكبير للترمذي

إقبال علي عبدالله العنزي⁽¹⁾

جامعة الكويت

(قدم للنشر في 18/04/1443هـ؛ وقبل للنشر في 05/07/1443هـ)

المستخلص: الإمام البخاري له منزلة كبيرة بين أئمة الحديث والعلل، وبالتالي لأحكامه على الأحاديث أهمية كبرى، فقد يرجح أحاديث على أخرى، ويعل أحاديث، ولا يرجح، والبحث يدرس الأحاديث التي صحح أو احتمل فيها البخاري وجهين مع كونها متغايرين ويحلل الأسباب والقرائن التي دعت البخاري لهذا الصنيع، مع عرض الآراء الأخرى المغايرة له إذا وجدت، من خلال جمع واستقراء ودراسة تلك الأحاديث مما نقله عنه الترمذي في كتاب العلل الكبير، وقد بلغ مجموع أحاديث الدراسة 13 حديثاً، وأظهرت نتائج البحث أن البخاري رغم اعتماده على قرائن الترجيح في أحكامه، إلا أنه لا يصرح بها غالباً، من القرائن التي استعملها البخاري لترجيح الوجهين: تعارض قرينة الكثرة، مع قرينة الأحفظ أو الأوثق، أو من له اختصاص بالراوي، وقرينة مجيء الوجهين في طريق واحد مقرونين، وكان جنس العلة الغالب على أحاديث البحث هو اختلاف الإسناد، إما من مبدئه أو من أثنائه.

الكلمات المفتاحية: علل، العلل الكبير للترمذي، تعارض، قرائن الترجيح، تصحيح الوجهين، البخاري.

Hadiths in which al-Bukhārī Gave Preference or potentially to the Two Contradictory Opinions in the "Ilal al-Tirmidhi al-Kabir" Book

Iqbal Ali Abdullah Alenezi⁽¹⁾

Kuwait University

(Received 23/11/2021; accepted 06/02/2022)

Abstract: Imam al-Bukhari has a great position amongst hadith and tracing hidden defects ('Ilal) scholars. Accordingly, his views concerning hadiths are so important. He gave preference to some hadiths over others, spot defects or even didn't give preference thereto. This research studies those hadiths to which al-Bukhari gave preference to two contradictory opinions. However, this research analyzes reasons and indications that prompted al-Bukhari to do so along with displaying other contradictory opinions thereto if any through collecting and studying those hadiths included in "Ilal al-Tirmidhi al-Kabir" from him. The total number of hadiths provided for in this study is 13. The research results concluded that al-Bukhari, while he based on indications of giving preference in his views, they mostly were not expressed thereby. This was clearly obvious when studying hadiths and collecting their traces. The most common illah (hidden defect) in the hadiths of this research was the difference of isnad (chain of transmission) from the beginning or thereafter.

Keywords: Hidden Defects "Ilal", Ilal al-Tirmidhi al-Kabir, Contradiction, Indications of Giving Preference "Tarjih", Giving Preference to the Two Contradictory Opinions, al-Bukhari.

(1) Associate Professor of Hadith at Tafseer and Hadith Division, College of Sharia and Islamic Studies, Kuwait University.

(1) أستاذ مشارك في الحديث في قسم التفسير والحديث، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الكويت.

البريد الإلكتروني: e-mail: ekbal.alenezi@ku.edu.kw

إقبال علي عبدالله العنزلي: الأحاديث التي صحح أو احتمل البخاري فيها الوجهين في العلل الكبير للترمذي

المقدمة

- بيان القرائن التي من أجلها صحح البخاري

وجهي الاختلاف.

أهمية البحث:

- تناول البحث جانباً علمياً متعلقاً بكتاب مهم

وهو العلل الكبير للترمذي.

- درس البحث منهج الإمام البخاري في

تصحيح وجهي الاختلاف.

- تبيين المشتغلين بعلم الحديث إلى طريقة العلماء

في نقد الأحاديث، ومحاولة استنباط مناهجهم في ذلك.

حدود البحث:

أدرس الأحاديث التي ذكرت نصاً في كتاب العلل

الكبير للترمذي، وصحح فيها البخاري وجهين أو أكثر،

أو احتملها، وأدرس الأوجه التي صححها البخاري أو

احتملها فقط، مهما كان هناك وجهاً راجحاً عليها، أو

مرجوحاً عنها. وأكتفي بدراسة الأحاديث التي حصل

فيها تصحيح أو احتمال للوجهين أو الأوجه، ولا أدرس

الحديث الذي فيه إبهام للروايات مع بيان الموضوع،

كحديث صلاة الخوف⁽¹⁾، حيث لم يدخل في الدراسة لأن

(1) انظر: العلل الكبير، الترمذي، (ص: 98)، قال الترمذي:

«سألت محمدا قلت: أي الروايات في صلاة الخوف أصح؟

فقال: كل الروايات عندي صحيح، وكل يستعمل. وإنما هو

على قدر الخوف إلا حديث مجاهد، عن أبي عياش الزرقني. فإني

أراه مرسلًا».

لقد كان من مظاهر اهتمام الصحابة رضي الله عنهم بالسنة

النبوية: حفظهم لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، ونقلهم له بالنص

أو بالمعنى، واستمرت عناية المسلمين بالسنة النبوية جيلاً

بعد جيل نقلاً، وفهماً، ودراسةً، وعملاً، ودعوة.

ومن العلوم التي نشأت نتيجة عنايتهم الكبيرة

بالحديث النبوي: علم العلل، وهو علم دقيق لم يتمكن

من خوضه إلا كبار المحدثين، كأحمد، والبخاري،

وأبي زرعة، وأبي حاتم، والنسائي وغيرهم ليسوا كثير.

ولما كان للبخاري مكانته العالية في علم الحديث،

كان لكلمته في علم العلل وزنها المؤثر، وصارت

الدراسات حول منهجه وطريقته محل اهتمام، ليتبين

للباحثين جهوده، ومقامه في علم الحديث بشكل عام،

وعلم العلل بشكل خاص.

وجاء هذا البحث ليخدم المكتبة العلمية في

جانبيين، في جانب علم العلل، وجانب منهج الإمام

البخاري في التعامل مع الأحاديث.

وقد قسمت البحث حسب الكتب الفقهية

الموضوعية، لكونها أقرب إلى ترتيب العلل الكبير

للترمذي.

أهداف البحث:

- جمع الأحاديث التي رجع فيها البخاري

وجهي الاختلاف، وتحليلها.

الحديث مع تساوي الوجوه في القوة يؤدي إلى اضطراب الحديث، وبالتالي ضعفه، لكن مع إمكانية الجمع بين تلك الوجوه بأسباب موضوعية ينتفي هذا الاضطراب، كما في تصحيح الوجهين
الدراسات السابقة:

وقفت على بحثين كتبنا في تصحيح الوجهين:

الأول: كتاب قرائن الترجيح في المحفوظ والشاذ وفي زيادة الثقة عند الحفاظ بابن حجر في كتابه فتح الباري، لنادر السنوسي العمراني، في الفصل الثالث قرائن تشعر بصحة الروايتين، 2/733، درس فيها القرائن بحسب الأحاديث في فتح الباري، ولم تتضمن حديثاً مما في الدراسة.

الثاني: بحث بعنوان قرائن تصحيح الوجهين عن الراوي، للدكتور عبدالرحمن بن أحمد العواجي، منشور في مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة والدراسات الإسلامية، عدد 55 ربيع الثاني 1433هـ، غير أن حدود بحثه كانت في كتاب العلل لابن أبي حاتم فقط.

ويدرس بحثي الأحاديث التي رجح فيها البخاري الوجهين، وهناك فرق بين تعليل البخاري في العلل الكبير، وبين تعليل أبي حاتم وأبي زرعة في العلل: أن تعليل البخاري عادةً ما يكون مختصراً، مقتضب العبارة، لكن تعليل الرازيين يتسم بمزيد من التفصيل، وبيان موضع العلة، أو الراوي سبب العلة.

الترمذي لم يصرح بالأحاديث التي سأل عنها.

أما الأحاديث التي صحح أو احتمل البخاري فيها أحد الوجهين، تصرّحاً في كتاب آخر فليس ضمن الدراسة؛ كحديث الخثعمية⁽²⁾، وحديث من باع عبداً⁽³⁾، والسبب أن تعارض القرائن الذي كان قائماً عاد مبهماً.

منهج البحث:

اعتمد البحث على المنهج الاستقرائي الاستنباطي، فقد تم استقراء الكتاب في جمع الأحاديث، واعتمد على المنهج التحليلي المقارن في دراسة الأحاديث المجموعة.
مشكلة البحث:

أكثر الدراسات الموجودة في باب العلل اليوم هي في دراسة أجناس العلة، وقرائن الترجيح، وتقل الدراسات حول تعارض القرائن.

ومعلومة مكانة الإمام البخاري في علم الحديث عموماً، وفي علم العلل خصوصاً، فمن المهم معرفة الأسباب التي جعلت البخاري يرجح فيها وجهي الاختلاف، دون ترجيح أحدهما على الآخر، ولأن البخاري كما تقدم كان يرجح الوجهين بعبارة مجملية خالية من ذكر القرائن، فجاء هذا البحث ليبرز هذا الجانب لدى الإمام البخاري.

ومعلوم عند المحدثين أن وجود اختلاف في

(2) انظر: العلل الكبير، الترمذي، (ص: 135).

(3) انظر: المرجع السابق، (ص: 185).

خطة البحث:

هو: «أمارات تغلب على ظن الناقد، تحمله على الترجيح في حكمه على الراوي والمروي، ولا تجري على قانون واحد، وقد تكون مادية أو معنوية»⁽⁵⁾، وهذا المعنى مناسب للمعنى اللغوي الثاني السابق حيث القرينة ترجح الجانب التي هي فيه، فتعطيه قوة، وتشده.

وقرائن الترجيح والإعلال عديدة، ذكرها العلماء والباحثون في أبحاثهم، وقلما علة إلا وتناولها الباحثون بالدراسة في كتب عامة، أو كتاب خاص، كقرينة الكثرة، والأحفظ، ومخالفة الجادة، والاختصاص، وغيرها⁽⁶⁾.

ومن القرائن التي استعملها البخاري لتصحيح الوجهين: تعارض قرينة الكثرة، مع قرينة الأحفظ أو الأوثق، أو من له اختصاص بالراوي، فكلا القرينتين تدلان على ضبط صاحبها، وكذلك كون الراوي من المكثرين في الرواية، حيث يكون سماعه للطرق المختلفة راجح، وسماع تلاميذه عنه تلك الطرق راجح أيضاً.

ومنها قرينة مجيء الوجهين في طريق واحد مقرونين، مما يدل على أن صاحبها ضبطها، فمرة فرقتها، ومرة أوردتها معاً، وأحياناً يصحح البخاري الوجهين بقرينة اختلاف مخرجها لاسيما إذا كان الاختلاف صادراً

قسمته إلى تمهيد، ثم ذكر الأحاديث على الأبواب الفقهية.

- التمهيد، وفيه: التعريف بقرائن الترجيح.
- الأحاديث التي رجع فيها البخاري الوجهين:
 - أولاً: باب الطهارة.
 - ثانياً: باب الصلاة.
 - ثالثاً: باب الصيام.
 - رابعاً: باب الأدعية.
 - خامساً: باب الأشربة.
 - سادساً: باب الأضاحي والأطعمة.
 - سابعاً: باب العتق.

التمهيد

التعريف بقرائن الترجيح

من أهم ما يستخدمه المحدث والناقد في ترجيح الأوجه على بعضها، أو في تصحيح الوجهين: القرينة.

ومعنى القرينة في اللغة: أصل الكلمة قرَنَ، وتعني جمع شيء إلى شيء، أو شيء ينتأ بقوة وشدة⁽⁴⁾.

ومعناها في الاصطلاح: اختلفت عبارات العلماء والباحثين في التعريف الاصطلاحي، وأقربها في نظري

(4) انظر: معجم مقاييس اللغة، لابن فارس (5/76).

(5) قرائن الترجيح وقواعد التصحيح لعبدالقادر المحمدي (ص: 2).

(6) انظر مثلاً بحث: سلوك الجادة وأثره في إعلال الحديث، أ.د. خالد بن منصور الدريس، كنموذج لقرينة الإعلال، وانظر بحث: قرينة الاختصاص عند المحدثين وتطبيقاتها في علل ابن أبي حاتم، د. أحمد بن عبدالله المخبال، كمثل على قرينة ترجيح.

من التابعين عن الصحابة.

ويلاحظ أيضاً أن قوة القرينة ورجحانها أمر نسبي، بحسب الإسناد، والمتن، وما يحتف بالحديث من قرائن أخرى.

الأحاديث التي رجح فيها البخاري الوجهين

أولاً: باب الطهارة:

الحديث الأول: قال الترمذي: «حدثنا هناد، حدثنا عبدة، عن هشام بن عروة، عن عمرو بن خزيمة المدني، عن عمارة بن خزيمة، عن خزيمة بن ثابت، قال: قال رسول الله ﷺ: (فِي الْإِسْطَبَةِ ثَلَاثَةٌ أَحْجَارٌ لَيْسَ فِيهَا رَجِيعٌ)، وقال وكيع: عن هشام، عن أبي خزيمة، عن عمارة بن خزيمة، عن عمرو بن خزيمة، عن عمار بن خزيمة، عن النبي ﷺ، وقال أبو معاوية: عن هشام بن عروة، عن عبدالرحمن بن سعد، عن عمرو بن خزيمة، عن عمارة بن خزيمة، عن خزيمة بن ثابت، وقال مالك بن أنس: عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن النبي ﷺ، فسألت محمداً عن هذا الحديث فقال: الصحيح ما روى عبدة ووكيع، وحديث مالك عن هشام بن عروة، عن النبي ﷺ صحيح أيضاً، وأبو معاوية أخطأ في هذا الحديث إذ زاد عن عبدالرحمن بن سعد»⁽⁷⁾.

- (8) «وكيع بن الجراح بن ملبح الرؤاسي، أبو سفيان الكوفي ثقة حافظ عابد». تقريب التهذيب، ابن حجر، (ص: 581)، أخرج حديثه ابن ماجه (1/209) (315)، وأحمد (36/185) (21861)، والطبراني في الكبير (4/86-87) (3727)، والبيهقي في الخلافيات (2/84) (366).
- (9) «عبدة بن سليمان الكلبي، أبو محمد الكوفي، يقال اسمه عبدالرحمن، ثقة ثبت». تقريب التهذيب، ابن حجر، (ص: 369)، وأخرج حديثه ابن أبي شيبة في المسند (1/35) (15)، وفي المصنف (1/142) (1638)، (1/143) (1652)، (7/304) (36309).
- (10) «عبدالله بن نمير الهمداني، أبو هشام الكوفي، ثقة، صاحب حديث، من أهل السنة». تقريب التهذيب، ابن حجر، (ص: 327)، أخرج حديثه ابن أبي شيبة (1/143) (1652)، وأحمد (36/197) (21872)، والطبراني في الكبير (4/86) (3726).
- (11) «محمد بن بشر العبدي، أبو عبدالله الكوفي، ثقة حافظ». تقريب التهذيب، ابن حجر، (ص: 469)، وأخرج حديثه أحمد (36/179) (21856)، والبيهقي في الخلافيات (2/82) (363).
- (12) «علي بن مُسَهَّرِ القرشي الكوفي، قاضي الموصل، ثقة، له غرائب بعد أن أضر». تقريب التهذيب، ابن حجر، (ص: 405)، وأخرجه الدارمي (1/531) (698).
- (13) «عبدالرحيم بن سليمان الكناني أو الطائي، أبو علي الأشل مروزي، نزيل الكوفة، ثقة له تصانيف». تقريب التهذيب، ابن حجر، (ص: 354)، وأخرجه الطحاوي في معاني الآثار =

(7) العلل الكبير، الترمذي، (ص: 26) (9).

إقبال علي عبدالله العنزلي: الأحاديث التي صحح أو احتمل البخاري فيها الوجهين في العلل الكبير للترمذي

الموازنة بين الوجهين:

صحح البخاري الوجهين، والسبب في ذلك أن رواية الوجه الأول أكثر عددا، وبعض رواية الوجه الثاني من أوثق الرجال في هشام بن عروة، ولهم به اختصاص؛ كما لك ويحيى بن سعيد.

قال الدار قطني: «أثبت الرواية عن هشام بن عروة: الثوري، ومالك، ويحيى القطان، وابن نمير، والليث بن سعد»⁽²⁰⁾.

وكان أحمد يقدم حديث أهل المدينة كما لك وغيره على حديث أهل العراق⁽²¹⁾.

الحديث الثاني: قال الترمذي: «حدثنا محمد بن بشار، حدثنا محمد بن جعفر، وابن مهدي، حدثنا شعبة، عن قتادة، عن النضر بن أنس، عن زيد بن أرقم، عن النبي ﷺ قال: (إِنَّ هَذِهِ الْحُشُوشَ⁽²²⁾ مُحْتَضَرَةٌ، فَإِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمْ الْخَلَاءَ فَلْيَقُلْ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْخُبْثِ وَالْخُبَائِثِ)، سألت محمدا عن هذا الحديث وقلت له: روى هشام الدستوائي مثل رواية سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن القاسم بن عوف الشيباني، عن زيد بن

بن عروة⁽¹⁴⁾، عن عمرو بن خزيمة المزني⁽¹⁵⁾، عن عمارة بن خزيمة⁽¹⁶⁾، عن خزيمة بن ثابت الأنصاري.

والوجه الثاني: رواه مالك بن أنس⁽¹⁷⁾، وسفيان بن عيينة⁽¹⁸⁾، ويحيى بن سعيد القطان⁽¹⁹⁾، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن رسول الله ﷺ.

= (1/121) (740).

(14) «هشام بن عروة بن الزبير بن العوام الأسدي، ثقة فقيه، ربا دلس». تقريب التهذيب، ابن حجر، (ص: 573).

(15) «عمرو بن خزيمة المزني، مقبول». تقريب التهذيب، ابن حجر، (ص: 421).

(16) «عمارة بن خزيمة بن ثابت الأنصاري الأوسي، أبو عبدالله، أو أبو محمد المدني، ثقة». تقريب التهذيب، ابن حجر، (ص: 409).

(17) «مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر بن عمرو الأصبحي، أبو عبدالله المدني الفقيه، إمام دار الهجرة، رأس المتقين، وكبير المتشبهين». تقريب التهذيب، ابن حجر، (ص: 516)، أخرجه مالك في الموطأ (2/38) (81)، - ومن طريقه البيهقي في معرفة السنن والآثار (1/345) (857)، وفي الخلافيات (2/82) (364) -.

(18) «سفيان بن عيينة بن أبي عمران ميمون الهلالي، أبو محمد الكوفي ثم المكي، ثقة، حافظ، فقيه، إمام، حجة، إلا أنه تغير حفظه بأخرة، وكان ربا دلس لكن عن الثقات». تقريب التهذيب، ابن حجر، (ص: 245)، وأخرج حديثه الحميدي (1/206) (432).

(19) «يحيى بن سعيد بن فروخ التميمي، أبو سعيد القطان البصري، ثقة، متقن، حافظ، إمام، قدوة». تقريب التهذيب، ابن حجر، (ص: 591)، وأخرج حديثه أحمد (36/202) (21879).

(20) شرح علل الترمذي (ص: 253).

(21) المرجع السابق (ص: 253).

(22) قال ابن الأثير في النهاية في غريب الحديث (1/390): «وأصله من الحش: البستان، لأنهم كانوا كثيرا ما يتغوطون في البساتين... يكتن بالحشوش عن مواضع الغائط».

والوجه الثاني: رواه سعيد بن أبي عروبة⁽²⁶⁾، وسعيد بن بشير⁽²⁷⁾، وهشام الدستوائي⁽²⁸⁾، عن قتادة، عن القاسم بن عوف الشيباني، عن زيد بن أرقم.

الموازنة بين الوجهين:

كلا الوجهين محتمل لأن قتادة مكثر في الرواية، ومن أسباب تصحيح الوجهين كون الراوي مكثراً. قال ابن رجب: «ويقوي قبول قوله إن كان المروي عنه واسع الحديث، يمكن أن يحمل الحديث من طرق عديدة كالزهري، والثوري، وشعبة، والأعمش»⁽²⁹⁾.

أرقم، أن النبي ﷺ قال: (إن هذه الحشوش محضرة)، ورواه معمر مثل ما روى شعبة، عن قتادة، عن النضر بن أنس، عن زيد بن أرقم، قلت لمحمد: فأى الروايات عندك أصح؟ قال: لعل قتادة سمع منها جميعاً عن زيد بن أرقم، ولم يقض في هذا بشيء⁽²³⁾.

روى الحديث قتادة، واختلف عليه:

الوجه الأول: رواه شعبة⁽²⁴⁾، ومعمر⁽²⁵⁾، عن قتادة، عن النضر بن أنس، عن زيد بن أرقم.

(23) العلل الكبير، الترمذي، (ص: 22).

(24) «شعبة بن الحجاج بن الورد العتكي مولاهم، أبو بسطام الواسطي، ثم البصري، ثقة حافظ متقن». تقريب التهذيب، ابن حجر، (ص: 266)، أخرج حديثه أبو داود (6/1) (6)، وابن ماجه (1/198) (296)، والنسائي في الكبير (9/34) (9820)، وفي عمل اليوم والليلة (ص: 170) (75)، والطالبي (2/62) (714) - ومن طريقه ابن خزيمة في الصحيح (1/38) (69)، والبيهقي في الكبير (1/155) (454) -، وأخرجه أحمد (32/38) (19286)، (32/81) (19332)، وابن حبان (4/255) (1408)، والبزار (10/223) (4312)، والطبراني في الدعاء (ص: 133) (361)، وأبو يعلى (13/180) (7219).

(25) «معمر بن راشد الأزدي مولاهم، أبو عروة البصري، نزيل اليمن، ثقة ثبت فاضل، إلا أن في روايته عن ثابت، والأعمش، وعاصم بن أبي النجود، وهشام ابن عروة شيئا، وكذا فيما حدث به بالبصرة». تقريب التهذيب، ابن حجر، (ص: 541)، كما ذكره الترمذي في العلل الكبير، ولم أقف على هذا الوجه.

(26) أخرجه ابن ماجه (1/199) (296)، والنسائي في الكبير (9/34) (9822) (9823)، وفي عمل اليوم والليلة (77)، (78)، وابن أبي شيبة (1/11) (2)، (1/352) (515)، (6/114) (29899)، والبزار (10/223) (4313)، والطبراني في الدعاء (ص: 134) (363)، وفي الكبير (5/208) (5115)، وأبو يعلى (13/180) (7218)، والحاكم في المستدرک (1/285) (672).

(27) «سعيد بن بشير الأزدي مولاهم، أبو عبدالرحمن، أو أبو سلمة الشامي، أصله من البصرة، أو واسط، ضعيف». تقريب التهذيب، ابن حجر، (ص: 234)، أخرج حديثه الطبراني في الدعاء (ص: 134) (364)، وفي الكبير (5/208) (5114)، وفي الشاميين (4/47) (2694).

(28) «هشام بن أبي عبدالله سنبر، أبو بكر البصري الدستوائي، ثقة ثبت وقد رمي بالقدر». تقريب التهذيب، ابن حجر، (ص: 573)، كما ذكره الترمذي، ولم أقف على روايته.

(29) شرح علل الترمذي، ابن رجب، (2/838).

إقبال علي عبدالله العنزلي: الأحاديث التي صحح أو احتمل البخاري فيها الوجهين في العلل الكبير للترمذي

عن زيد أوثق من شعبة وقد تابعه على روايته غير واحد فاجتزئنا بشعبة...»⁽³²⁾، وكذلك الدارقطني فقال: «ويشبه أن يكون القول قول شعبة، ومن تابعه»⁽³³⁾.

وقال الذهبي: «والأصح حديث قتادة عن النضر بن أنس، بدل القاسم عن زيد»⁽³⁴⁾.

وقال ابن حجر: «... وإنما رواه قتادة عن النضر بن أنس، عن زيد بن أرقم، وقيل عن النضر بن أنس عن أبيه، والأول أصح»⁽³⁵⁾.

وأما الترمذي فيرى أن الحديث مضطرب فقال: «وحديث زيد بن أرقم في إسناده اضطراب»⁽³⁶⁾.

والذي يظهر صواب ما ذهب إليه البخاري، فعند إمكان الجمع فهو أولى، لاحتمال سماع قتادة منها جميعاً، قال مغلطاي: «وإنّ تعليل الحديث بالاضطراب على قتادة ليس فيه، لاحتمال سماعه منها كما قال البخاري، وهما ثقتان⁽³⁷⁾ فسواء كان عنهما، أو عن أحدهما»⁽³⁸⁾.

الحديث الثالث: قال الترمذي: «حدثنا ابن أبي عمر،

وقتادة معدود من الأئمة الذين تدور عليهم أسانيد الحديث»⁽³⁰⁾.

وقول الترمذي: «ولم يقض فيه بشيء»، يمكن حمله على أن البخاري لم يقض بترجيح وجه على آخر، وهذا المعنى يقتضيه السياق، فالترمذي سأل البخاري: «أبي الروايات عندك أصح؟»، فأجاب البخاري: «لعل قتادة سمع منها جميعاً عن زيد بن أرقم»، ومفهوم الجواب: كلاهما عندي صحيح فلعل قتادة سمع منها جميعاً، فالاختلاف الواقع هنا ليس اضطراباً - كما ذهب إليه الترمذي -، بل هو اختلاف يصح فيه الوجهان، بسبب احتمالية سماع قتادة للحديث على الوجهين.

وقد اختلف رأي المحدثين في ذلك، فمنهم من قال بالجمع بين الوجهين، فوافق رأي البخاري، كابن حبان، والحاكم.

قال ابن حبان: «الحديث مشهور عن شعبة، وسعيد جميعاً، وهو ما تفرد به قتادة»⁽³¹⁾، وقال الحاكم: «وكلا الإسنادين من شرط الصحيح، ولم يخرجاه بهذا اللفظ».

ومنهم من قال بالترجيح كالبزار والذهبي وابن حجر، وقد رجح الوجه الأول البزار فقال: «وهذا الحديث لا نعلم أحداً رواه عن قتادة عن النضر بن أنس

(30) العلل، لابن المديني، (ص: 36).

(31) الصحيح، ابن حبان، (4/252).

(32) البحر الزخار، البزار، (2/132).

(33) علل الدارقطني، الدارقطني، (12/131).

(34) ميزان الاعتدال، الذهبي، (3/377).

(35) لسان الميزان، ابن حجر، (4/160).

(36) جامع الترمذي، الترمذي، (1/56).

(37) في المطبوع (تقيان)، هكذا، والصحيح ثقتان لأنه يقتضيه

السياق.

(38) شرح ابن ماجه، مغلطاي، (ص: 71).

رجاء المكّي⁽⁴¹⁾، وأبو خالد الأحمر⁽⁴²⁾، وسفيان بن عيينة⁽⁴³⁾، وأبو عاصم الضحاك بن مخلد⁽⁴⁴⁾، كلهم عن محمد بن عجلان⁽⁴⁵⁾، عن سعيد بن أبي سعيد⁽⁴⁶⁾، عن أبي سلمة، عن عائشة به.

والوجه الثاني: رواه الأوزاعي⁽⁴⁷⁾، وأبو معاوية

(41) «عبدالله بن رجاء المكّي، أبو عمران البصري، نزيل مكة، ثقة تغير حفظه قليلاً». تقريب التهذيب، ابن حجر، (ص: 302)، وأخرج حديثه ابن ماجه (1/287) (452).

(42) «سليمان بن حيان الأزدي أبو خالد الأحمر الكوفي صدوق يخطئ». تقريب التهذيب، ابن حجر، (ص: 250)، وأخرج حديثه ابن ماجه (1/287) (452).

(43) «سفيان بن عيينة بن أبي عمران ميمون الهلالي، أبو محمد الكوفي ثم المكّي، ثقة، حافظ، فقيه، إمام، حجة، إلا أنه تغير حفظه بأخرة، وكان ربما دلس لكن عن الثقات». تقريب التهذيب، ابن حجر، (ص: 245)، وأخرج حديثه عبدالرزاق (1/23) (69)، والحميدي (1/87) (161)، والشافعي (ص: 175) - ومن طريقه البيهقي في السنن والآثار (1/286)، (659) -، وأخرجه أحمد (40/149) (24123)، (40/150) (24124)، وابن حبان (3/341) (1059)، وأبو عوانة في المستخرج (2/503) (756).

(44) «الضحّاك بن مخلد بن الضحاك بن مسلم الشيباني، أبو عاصم النبيل البصري، ثقة ثبت». تقريب التهذيب، ابن حجر، (ص: 280)، وأخرج حديثه أبو عوانة في المستخرج (2/502) (755).

(45) «محمد بن عجلان المدني، صدوق إلا أنه اختلطت عليه أحاديث أبي هريرة». تقريب التهذيب، ابن حجر، (ص: 496).

(46) «سعيد ابن أبي سعيد كيسان المقبري، أبو سعد المدني، ثقة... تغير قبل موته بأربع سنين...». تقريب التهذيب، ابن حجر، (ص: 236).

(47) «عبدالرحمن بن عمرو بن أبي عمرو الأوزاعي، أبو عمرو =

حدثنا سفيان، عن ابن عجلان، عن سعيد المقبري، عن أبي سلمة بن عبدالرحمن، أن عبدالرحمن توضعاً عند عائشة، فقالت: يا عبدالرحمن أسيغ الوضوء، فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: (ويل للأعقاب من النار)، حدثنا أبو الوليد الدمشقي، حدثنا الوليد بن مسلم، عن الأوزاعي، عن يحيى بن أبي كثير، عن سالم مولى دوس أنه سمع عائشة، تقول ل عبدالرحمن نحوه، وقال أيوب بن عتبة، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن معيقب، عن النبي ﷺ نحوه، فسألت محمداً عن هذا الحديث، فقال: حديث أبي سلمة، عن عائشة حديث حسن، وحديث سالم مولى دوس عن عائشة حديث حسن، وحديث أبي سلمة عن معيقب ليس بشيء، كان أيوب لا يعرف صحيح حديثه من سقيم، فلا أحدث عنه، وضعف أيوب بن عتبة جداً. قال محمد: وحديث أبي عبدالله الأشعري: «ويل للأعقاب من النار» هو حديث حسن»⁽³⁹⁾.

رُوي الحديث عن عائشة من وجهين:

الوجه الأول: رواه يحيى بن سعيد⁽⁴⁰⁾، وعبدالله بن

(39) العلل الكبير، الترمذي، (ص: 35).

(40) «يحيى بن سعيد بن فروخ التميمي، أبو سعيد القطان البصري، ثقة، متقن، حافظ، إمام، قدوة». تقريب التهذيب، ابن حجر، (ص: 591)، وأخرج حديثه ابن ماجه (1/287) (452)، وأحمد (42/378) (25589).

إقبال علي عبدالله العنزلي: الأحاديث التي صحح أو احتمل البخاري فيها الوجهين في العلل الكبير للترمذي

بشير⁽⁵⁴⁾.

الموازنة بين الوجهين:

ليس بين الوجهين تعارض، فقد روى الحديث عن عائشة راويان، ولكل إسناده، ورواة كلا الوجهين من المقبولين، فحسّن البخاري حديثيهما، لعدم تعارضهما، والله أعلم.

الحديث الرابع: قال الترمذي: «حدثنا محمود بن

غيلان، حدثنا علي بن الحسن، عن أبي حمزة، عن الأعمش، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبدالله، عن النبي ﷺ (كان ينام حتى ينفخ، ثم يقوم فيصلي ولا يتوضأ)، وقال وكيع: عن الأعمش، عن إبراهيم، عن الأسود، عن عائشة عن النبي ﷺ مثله، سألت محمدا عن هذا الحديث فقلت: أي الروايتين أصح؟ فقال: يحتمل عنهما جميعا، ولا أعلم أحدا من أصحاب الأعمش قال: عن إبراهيم، عن الأسود، عن عائشة إلا

=تقريب التهذيب، ابن حجر، (ص: 565)، أخرج حديثه مسلم

(214/1) (240)، والبخاري في التاريخ الكبير (4/109).

(54) ذكره البخاري في التاريخ الكبير (1/210)، ولم يورد فيه جرحا

أو تعديلا، أخرج حديثه أبو داود الطيالسي (3/135)

(1656)، - ومن طريقه البيهقي في الكبير (1/114) (324) -،

وأخرج الشافعي (ص: 175) - ومن طريقه البيهقي في السنن

والآثار (1/285) (658) -، وأخرجه أحمد (41/317)

(24813)، (43/277) (26214)، والبخاري في التاريخ

الكبير (4/110).

شيبان⁽⁴⁸⁾، وعلي بن المبارك⁽⁴⁹⁾، عن يحيى بن أبي كثير، عن

سالم الدوسي⁽⁵⁰⁾ عن عائشة به.

وتابع يحيى بن أبي كثير: بكير الأشج⁽⁵¹⁾، ومحمد

بن عبدالرحمن⁽⁵²⁾، ونعيم بن المجرم⁽⁵³⁾، وعمران بن

=الفتية، ثقة جليل. «تقريب التهذيب، ابن حجر، (ص: 347)،

أخرج حديثه أحمد (41/91) (24543)، والترمذي في العلل

الكبير، القاسم بن سلام في الطهور (ص: 377) (375).

(48) «شيبان بن عبد الرحمن التميمي مولا هم، النحوي، أبو معاوية

البصري، نزيل الكوفة، ثقة صاحب كتاب». «تقريب التهذيب،

ابن حجر، (ص: 269). أخرج حديثه أحمد (41/62)

(24516)، (41/213) (24678).

(49) «علي ابن المبارك الهنائي ثقة كان، له عن يحيى ابن أبي كثير

كتابان، أحدهما سماع والآخر إرسال، فحديث الكوفيين عنه فيه

شيء». «تقريب التهذيب، ابن حجر، (ص: 404) أخرج حديثه

البخاري في التاريخ الكبير (4/109).

(50) «سالم بن عبد الله النصرين، أبو عبد الله المدني، ويقال له مولى

النصرين، ومولى مالك ابن أوس، ومولى أوس، ومولى دوس،

ومولى المهري، ومولى شداد، والدوسي، وسالم سبلان،

صدوق». «تقريب التهذيب، ابن حجر، (ص: 226).

(51) «بكير بن عبد الله بن الأشج، مولى بني مخزوم، أبو عبد الله، أو

أبو يوسف المدني، نزيل مصر، ثقة». «تقريب التهذيب، ابن حجر،

(ص: 128)، أخرج حديثه مسلم (1/213) (240)،

والبخاري في التاريخ الكبير (4/109)، وأبو عوانة في المستخرج

(2/416) (689)، والبيهقي في الكبير (1/114) (325).

(52) «محمد بن عبد الرحمن بن نوفل بن خويلد بن أسد بن عبد

العزى الأسدي، أبو الأسود المدني، يتيم عروة، ثقة». «تقريب

التهذيب، ابن حجر، (ص: 493)، أخرج حديثه مسلم

(1/213) (240)، والبخاري في التاريخ الكبير (4/109).

(53) «نعيم بن عبد الله المدني، مولى آل عمر، يعرف بالمجرم، ثقة». =

وكيعا، وسألت عبدالله بن عبدالرحمن فقال: حديث عمرو⁽⁶⁰⁾.
الأعمش، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبدالله
أصح⁽⁵⁵⁾.

روى الحديث الأعمش، واختلف عليه:
الوجه الأول: رواه منصور بن أبي الأسود⁽⁵⁶⁾،
وحمد بن شعيب⁽⁵⁷⁾، وأبو حمزة السكري⁽⁵⁸⁾، عن
الأعمش⁽⁵⁹⁾، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبدالله بن
مسعود.

وتابع الأعمش على هذا الوجه: فضيل بن
«سئل عبدالرحمن بن مهدي، من أثبت في
الأعمش بعد الثوري؟ قال: ما عدل بوكيع أحداً»⁽⁶²⁾،
وقال الدارقطني: «أرفع الرواة عن الأعمش الثوري
وأبو معاوية ووكيع ويحيى القطان وابن فضيل...»⁽⁶³⁾.

والوجه الآخر أكثر عدداً، فكأن القرينتين
متساويتان عند البخاري، فحمل الحديث عنهما جميعاً.
وأما الدارقطني فذكر الاختلاف ولم يرجح بين
العلل الكبير، الترمذي، (ص: 45).
منصور بن أبي الأسود الليثي الكوفي، يقال اسم أبيه حازم،
صدوق، رمي بالتشيع⁴. تقريب التهذيب، ابن حجر، (ص:
546)، أخرج حديثه ابن أبي شيبة (1/247) (369) -
وأبو زرعة الدمشقي في الفوائد المعللة (ص: 109) (56)،
وأبو يعلى في المسند (9/250) (5370)، والطبراني في الكبير
(10/74) (9995)، وفي الأوسط (1/268) (872)،
(8/245) (8531).

حماد بن شعيب الحماني، ضعفه الأئمة، انظر: ميزان الاعتدال
(1/596)، أخرج حديثه ابن منده في الفوائد (ص: 17)
(49).

«محمد بن ميمون المروزي، أبو حمزة السكري، ثقة، فاضل».
تقريب التهذيب، ابن حجر، (ص: 510)، أخرج حديثه
الترمذي في العلل الكبير (ص: 45).

«سليمان بن مهران الأسدي الكاهلي، أبو محمد الكوفي
الأعمش، ثقة حافظ عارف بالقراءات، ورع لكنه يدلّس».
تقريب التهذيب، ابن حجر، (ص: 254).
«فضيل بن عمرو الفقيمي، أبو النضر الكوفي، ثقة». تقريب
التهذيب، ابن حجر، (ص: 448)، أخرج حديثه ابن ماجه
(1/300) (475)، وأبو زرعة في الفوائد المعللة (ص: 109)
(57).

«وكيع بن الجراح بن مريح الرؤاسي، أبو سفيان الكوفي، ثقة،
حافظ، عابد». تقريب التهذيب، ابن حجر، (ص: 581)،
أخرج حديثه ابن أبي شيبة (1/123) (1409)، - وعنه
ابن ماجه (1/300) (474)، - وأخرجه إسحاق بن راهويه في
مسنده (3/837) (1490)، وأحمد (41/486) (25036).

(62) شرح علل الترمذي (2/718).

(63) المرجع السابق (2/720).

إقبال علي عبدالله العنزلي: الأحاديث التي صحح أو احتمل البخاري فيها الوجهين في العلل الكبير للترمذي

الأوجه⁽⁶⁴⁾، بينما رجح الدارمي الوجه الأول الأكثر عدداً وجهين:

كما تقدم في كلام الترمذي.

بن بابي⁽⁶⁷⁾، وعبدالله بن دينار⁽⁶⁸⁾، عن ابن عمر عن النبي

ﷺ.

ثانياً: باب الصلاة:

والوجه الثاني: رواه سفيان الثوري⁽⁶⁹⁾، عن زيد

العمي⁽⁷⁰⁾، عن أبي الصديق الناجي⁽⁷¹⁾، عن ابن عمر

الحديث الخامس: قال الترمذي: «حدثنا أبو عمرو

نصر بن علي الجهضمي قال: أخبرني أبي، حدثنا شعبة،

عن أبي بشر، قال: سمعت مجاهداً، يحدث عن ابن عمر،

عن رسول الله ﷺ في التشهد: (التحيات لله والصلوات

والطيبات السلام عليك أيها النبي ورحمة الله - قال

ابن عمر: زدت فيها وبركاته - السلام علينا وعلى عباد الله

الصالحين، أشهد أن لا إله إلا الله - قال ابن عمر: زدت فيها

وحده لا شريك له - وأشهد أن محمداً عبده ورسوله).

وأوقفه ابن أبي عدي، سألت محمداً عن هذا الحديث،

فقال: روى شعبة عن أبي بشر، عن مجاهد، عن ابن عمر.

وروى سيف، عن مجاهد، عن أبي معمر، عن عبدالله بن

مسعود، قال محمد: وهو المحفوظ عندي، قلت: فإنه يروى

عن ابن عمر، عن النبي ﷺ، ويروى عن ابن عمر، عن

أبي بكر الصديق قال: يحتمل هذا وهذا...⁽⁶⁵⁾.

(66) «مُحَارِبُ بْنُ دِينَارٍ السُّدُوسِيُّ الْكُوفِيُّ الْقَاضِي، ثِقَّةٌ إِمَامٌ زَاهِدٌ».

تقريب التهذيب، ابن حجر، (ص: 521). أخرج حديثه

ابن أبي شيبة في المصنف (1/328) (2)، وأبو يعلى (9/456)

(5605)، وفي إسناده عبدالرحمن بن إسحاق أبو شيبة، وهو

ضعيف (انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر، ص336).

(67) «عبدالله بن باباه، ويقال بابيه، ويقال بابي، المكي، ثقة». تقريب

التهذيب، ابن حجر، (ص: 296)، أخرج حديثه أحمد

(9/262) (5360). وإسناده صحيح.

(68) «عبدالله بن دينار العدوي مولاهم، أبو عبد الرحمن المدني، مولى

ابن عمر، ثقة». تقريب التهذيب، ابن حجر، (ص: 302).

أخرج حديثه الدارقطني في السنن (1/351) (1330). وفي

إسناده موسى بن عبيدة، وهو ضعيف (انظر: تقريب التهذيب،

ابن حجر، ص552).

(69) «سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري، أبو عبدالله الكوفي، ثقة

حافظ فقيه عابد إمام حجة». تقريب التهذيب، ابن حجر،

(ص: 244)، أخرج حديثه ابن أبي شيبة في المصنف (9/

1/326)، والطحاوي في معاني الآثار (1573)، والدارقطني

في العلل (13/197).

(70) «زيد ابن الحواري أبو الحواري، العمي البصري، قاضي هراة،

يقال اسم أبيه مرة، ضعيف». تقريب التهذيب، ابن حجر،

(ص: 223).

(71) «بكر بن عمرو، وقيل ابن قيس، أبو الصديق الناجي، بصري =

(64) انظر: علل الدارقطني، الدارقطني، (14/266).

(65) العلل الكبير، الترمذي، (ص: 71).

بن جريج⁽⁷⁵⁾، كلهم عن الزهري، عن عبدالله بن عبدالله بن عمر، عن أبيه عبدالله بن عمر، عن النبي ﷺ.

والوجه الثاني: رواه من شعيب بن أبي حمزة⁽⁷⁶⁾، ويونس بن يزيد⁽⁷⁷⁾، وسفيان بن عيينة⁽⁷⁸⁾، ومحمد بن

=ثقة ثبت فقيه إمام مشهور». تقريب التهذيب، ابن حجر، (ص: 464)، أخرج حديثه مسلم (2/ 579) (844)، والنسائي في الكبرى (2/ 265) (1687)، وأبو نعيم في المستخرج (2/ 434) (1899).

(75) «عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج الأموي مولاهم المكّي، ثقة فقيه فاضل، وكان يدلس ويرسل». تقريب التهذيب، ابن حجر، (ص: 363)، وأخرج حديثه النسائي في السنن الكبرى (2/ 265) (1686)، وأبو نعيم في المستخرج (2/ 434) (1899).

(76) «شعيب بن أبي حمزة الأموي مولاهم، واسم أبيه دينار، أبو بشر الحمصي، ثقة عابد، قال ابن معين: من أثبت الناس في الزهري». تقريب التهذيب، ابن حجر، (ص: 267)، أخرج حديثه البخاري (2/ 306) (894)، والبيهقي في الكبير (3/ 188) (5449).

(77) «يونس بن يزيد ابن أبي النجاد الأيلي، أبو يزيد، مولى آل أبي سفيان، ثقة، إلا أن في روايته عن الزهري وهما قليلا، وفي غير الزهري خطأ». تقريب التهذيب، ابن حجر، (ص: 614)، وأخرجه مسلم (2/ 579) (844).

(78) «سفيان بن عيينة بن أبي عمران ميمون الهلالي، أبو محمد الكوفي ثم المكّي، ثقة، حافظ، فقيه، إمام، حجة، إلا أنه تغير حفظه بأخرة، وكان ربما دلس لكن عن الثقات». تقريب التهذيب، ابن حجر، (ص: 245)، أخرج حديثه الترمذي (1/ 621) (492)، والنسائي في الكبرى (2/ 264) (1684).

قال: كان أبو بكر ﷺ يعلمنا التشهد على المنبر.

الموازنة بين الوجهين:

الوجه الأول رواه ثقات من حديث ابن عمر، والثاني حديث مشهور من حديث الثوري، وفيه رواية ابن عمر عن أبي بكر الصديق للحديث.

وقد رجح الدارقطني الوجه الثاني فقال: «وقول أبي الصديق، عن ابن عمر، عن أبي بكر الصديق، أشبه»⁽⁷²⁾.

وأما البخاري كما تقدم فقال: «يحتمل هذا وهذا»، ولم يهمل رواية العدد من الثقات، فرجح الوجهين.

الحديث السادس: قال الترمذي: «حدثنا قتيبة، حدثنا الليث، عن ابن شهاب، عن عبدالله بن عبدالله بن عمر، عن أبيه، عن النبي ﷺ قال: (مَنْ أَتَى الْجُمُعَةَ فَلْيَغْتَسِلْ)، وقال ابن عيينة: عن الزهري، عن سالم، عن أبيه، سمع النبي ﷺ على المنبر، سألت محمدا عن هذا الحديث: أي الروايتين أصح؟ فقال: كلاهما صحيح»⁽⁷³⁾.

روى الحديث ابن شهاب الزهري، واختلف عليه:

الوجه الأول: رواه الليث بن سعد⁽⁷⁴⁾، وعبد الملك

=ثقة». تقريب التهذيب، ابن حجر، (ص: 127).

(72) علل الدارقطني، الدارقطني، (13/ 197).

(73) العلل الكبير، الترمذي، (ص: 85) (137).

(74) «الليث بن سعد بن عبد الرحمن الفهمي، أبو الحارث المصري، =

إقبال علي عبدالله العنزلي: الأحاديث التي صحح أو احتمل البخاري فيها الوجهين في العلل الكبير للترمذي

«وقال محمد: وحديث الزهري عن سالم عن أبيه، وحديث عبدالله بن عبدالله عن أبيه، كلا الحديثين صحيح...»⁽⁶¹⁾.

الحديث السابع: قال الترمذي: «وسألت محمدا عن حديث أحمد بن حنبل عن غندر، عن شعبة، عن حبيب بن الشهيد، عن ثابت، عن أنس (أن النبي ﷺ صلى على قبر بعد ما دفن). فقال: هو حديث حسن، قال محمد: حدثنا أحمد بن واقد، حدثنا حماد بن زيد، عن ثابت، عن أنس: «أن النبي ﷺ صلى على قبر»، وأما سليمان وهؤلاء فإنما كان عندهم عن حماد بن زيد، عن ثابت، عن أبي رافع، عن أبي هريرة قال: وحديث أبي هريرة هو حديث حسن»⁽⁶²⁾.

روى الحديث ثابت البناني، واختلف عليه:

الوجه الأول: رواه حماد بن زيد⁽⁶³⁾، حبيب بن الشهيد⁽⁶⁴⁾،

الوليد الزبيدي⁽⁷⁹⁾، وعبد الملك بن جريج⁽⁸⁰⁾، كلهم عن الزهري، عن سالم بن عبدالله، عن عبدالله بن عمر، عن رسول الله ﷺ.

الموازنة بين الوجهين:

رجح البخاري الوجهين معاً، ويدل على هذا أمران:

الأول: أن ابن جريج رواه عن الزهري عن سالم وعبدالله جميعاً مقرونين، وأخرج روايته هذه مسلم في صحيحه من الوجهين (2/579) (844).

والثاني: لأن رواة الوجهين من أصحاب الزهري الثقات المقدمين فيه، فقبول روايتهما معاً أولى من توهيم الثقات.

ولأن الزهري من الحفاظ الكثيرين، فلا غرابة في تعدد شيوخه للحديث الواحد.

وحكى الترمذي في كتابه الجامع ذلك أيضاً فقال:

(81) جامع الترمذي، الترمذي، (1/502).

(82) العلل الكبير، الترمذي، (ص: 146).

(83) «حماد بن زيد بن درهم الأزدي الجهضمي، أبو إسحاق البصري، ثقة، ثبت، فقيه،...». تقريب التهذيب، ابن حجر، (ص: 178)، وأخرج حديثه الترمذي في العلل الكبير.

(84) «حبيب بن الشهيد الأزدي، أبو محمد البصري، ثقة، ثبت». تقريب

التهذيب، ابن حجر، (ص: 151)، أخرج حديثه مسلم (2/659) (955)، وأحمد (19/327) (12318) - ومن طريقه ابن ماجه (2/488) (1531)، ابن حبان في الصحيح (7/353) (3084)، والبيهقي في الكبرى (4/77) (7010) -، وأخرجه أحمد في العلل (2/581)، وأبو يعلى (ص: 247) (306) =،

(79) «محمد بن الوليد بن عامر الزبيدي، أبو الهذيل الحمصي القاضي، ثقة ثبت، من كبار أصحاب الزهري». تقريب التهذيب، ابن حجر، (ص: 511)، وأخرج حديثه النسائي في الكبرى (2/264) (1683).

(80) «عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج الأموي مولاهم المكي، ثقة فقيه فاضل، وكان يدلّس ويرسل». تقريب التهذيب، ابن حجر، (ص: 363)، أخرج حديثه النسائي في الكبرى (2/264) (1685)، وأبو نعيم في المستخرج (2/434) (1899)، والبيهقي في الكبير (3/188) (5450).

حبيب، وتابع حبيباً آخرون، وقد خرج مسلم في صحيحه.

والوجه الثاني رواه حماد بن سلمة عن ثابت البناني، وهو من أوثق الناس فيه، ولا يقدم عليه أحد⁽⁹⁰⁾، وتابعه ثقات، ولذا قَبِلَ البخاري الوجهين معاً.

وذهب الدارقطني إلى ترجيح رواية حماد بن زيد، فقال: «وهو أشبه بالصواب»⁽⁹¹⁾، لاحتمال سلوك الجادة في رواية ثابت عن أنس.

ثالثاً: باب الصيام:

الحديث الثامن: قال الترمذي: «حدثنا محمود بن غيلان، ومحمد بن رافع، قالوا: حدثنا عبدالرزاق، عن معمر، عن يحيى بن أبي كثير، عن إبراهيم بن عبدالله بن قارظ، عن السائب بن يزيد، عن رافع بن خديج، عن النبي ﷺ قال: (أفطر الحاجم والمحجوم)، سألت محمداً عن هذا الحديث فقال: هو غير محفوظ، وسألت إسحاق بن منصور عنه فأبى أن يحدث به عن عبدالرزاق، وقال: هو غلط، قلت له: ما علتة؟ قال: روى عنه هشام الدستوائي، عن يحيى بن أبي كثير، عن إبراهيم بن عبدالله بن قارظ، عن السائب بن يزيد، عن رافع بن خديج، عن النبي ﷺ قال: (كسب الحجام خبيث، ومهر البغي

وأبو عامر الخزاز⁽⁸⁵⁾، وخالد بن خدّاش⁽⁸⁶⁾، عن ثابت، عن أنس: «أن النبي ﷺ صلى على قبر».

والوجه الثاني: رواه حماد بن زيد⁽⁸⁷⁾، وحماد بن سلمة⁽⁸⁸⁾، ويونس بن عبيد⁽⁸⁹⁾، عن ثابت، عن أبي رافع، عن أبي هريرة.

الموازنة بين الوجهين:

صحح البخاري كلا الوجهين من خلال تحسينه لهما.

فالوجه الأول راجح لأن راويه شعبة، عن

= (3454)، (6/172)، والدارقطني في السنن (2/444) (1844)، والبيهقي في الكبرى (4/77) (7010)، وأبو زرعة الدمشقي في الفوائد المعلقة (ص: 236) (185).

(85) «صالح بن رستم المزني مولاهم، أبو عامر الخزاز البصري، صدوق، كثير الخطأ». تقريب التهذيب، ابن حجر، (ص: 272)، وأخرج حديثه البزار (13/285) (6857).

(86) «خالد بن خدّاش، أبو الهيثم المهلب مولاهم البصري، صدوق يخطئ». تقريب التهذيب، ابن حجر، (ص: 187)، ذكره الدارقطني في العلل (12/23)، لم أفق على إسناده.

(87) أخرج حديثه أحمد (15/156) (9272).

(88) «حماد بن سلمة بن دينار البصري، أبو سلمة، ثقة، عابد، أثبت الناس في ثابت، وتغير حفظه بأخرة». تقريب التهذيب، ابن حجر، (ص: 178) وأخرج حديثه ابن حبان (7/355) (3086).

(89) «يونس بن عبيد بن دينار العبدي، أبو عبيد البصري، ثقة، ثبت، فاضل، ورع». تقريب التهذيب، ابن حجر، (ص: 613)، أخرج حديثه البيهقي في الكبير (4/78) (7016).

(90) انظر: شرح علل الترمذي، ابن رجب، (2/690).

(91) العلل، الدارقطني، (12/23).

إقبال علي عبدالله العنزلي: الأحاديث التي صحح أو احتمل البخاري فيها الوجهين في العلل الكبير للترمذي

السختياني⁽⁹⁴⁾، عن أبي قلابة، عن أبي أسماء الرحبي، عن ثوبان.

وتابع أبا قلابة: أبو المهلب راشد بن داود⁽⁹⁵⁾، ومكحول⁽⁹⁶⁾، عن أبي أسماء به.

والوجه الثاني: رواه أيوب السختياني⁽⁹⁷⁾، وعاصم الأحول⁽⁹⁸⁾،

خبيث، وثمن الكلب خبيث)، وسألت محمدا عن هذا الحديث فقال: ليس في هذا الباب شيء أصح من حديث شداد بن أوس، وثوبان فقلت له: كيف بما فيه من الاضطراب فقال: كلاهما عندي صحيح، لأن يحيى بن أبي كثير روى عن أبي قلابة، عن أبي أسماء، عن ثوبان، وعن أبي الأشعث، عن شداد بن أوس، روى الحديثين، جميعا، قال أبو عيسى: وهكذا ذكروا عن علي بن المديني، أنه قال: حديث شداد بن أوس، وثوبان صحيحان⁽⁹²⁾.

روى الحديث أبو قلابة، واختلف عليه:

الوجه الأول: رواه يحيى بن أبي كثير⁽⁹³⁾، وأيوب

=(1560)(591/1).

(94) «أيوب بن أبي تيممة كيسان السُّخْتِيَانِي، أبو بكر البصري، ثقة ثبت حجة، من كبار الفقهاء العباد». تقريب التهذيب، ابن حجر، (ص: 117)، وأخرج حديثه النسائي في الكبير (3/320) (3128).

(95) «راشد ابن داود الصنعاني، صنعاء دمشق، أبو المهلب أو أبو داود، الرُّسَمِي صدوق له أوهام». تقريب التهذيب، ابن حجر، (ص: 204)، أخرج حديثه النسائي في الكبير (3/319) (3124)، والبدولابي في الأسماء والكنى (3/1079) (1892).

(96) «مكحول الشامي، أبو عبد الله ثقة فقيه كثير الإرسال». تقريب التهذيب، ابن حجر، (ص: 545)، أخرج حديثه النسائي في الكبير (3/318) (3123)، والطبراني في مسند الشاميين (131/1) (208).

(97) أخرج حديثه أبو داود (2/308) (2369)، وأحمد في المسند (28/351) (17124)، والبزار (8/396) (3471)، والنسائي في الكبير (3/320) (3129)، والبيهقي في الكبير (4/442) (8282).

(98) «عاصم ابن سليمان الأحول، أبو عبد الرحمن البصري، ثقة...». تقريب التهذيب، ابن حجر، (ص: 285)، أخرج حديثه الطيالسي (2/224) (1214)، وعبدالرزاق (4/209) (7520)، وأحمد (28/352) (17126)، (17127)، =

(92) العلل الكبير، الترمذي، (ص: 121).

(93) «يحيى ابن أبي كثير الطائي مولاهم، أبو نصر الياامي، ثقة ثبت، لكنه يدللس ويرسل». تقريب التهذيب (ص: 596)، وأخرجه ابن ماجه (2/584) (1680)، (1681)، وعبدالرزاق في المصنف (4/209) (7522) - ومن طريقه أحمد (37/108) (22432) -، وأخرجه أحمد (37/93) (22410)، (37/64) (22382)، (37/108) (22432)، (37/117) (22450) - ومن طريقه أبو داود (4/46) (2367)، (2368) -، وأخرجه الطيالسي (2/330) (1082)، والدارمي (2/1080) (1772)، والنسائي في الكبير (3/319) (3125)، وابن خزيمة (3/226) (1962)، (1963)، (3/236) (1983)، وابن حبان في الصحيح (8/301) (3532)، والحاكم في المستدرک (1/590) (1558)، والطحاوي في معاني الآثار (2/98) (3421)، (3422)، والبيهقي في الكبير (4/441) (8278)، والروياتي في المسند (1/412) (633)، والطبراني في الكبير (2/101) (1447)، والحاكم (1/590) (1559)، =

أبي الأشعث، عن شداد، عن النبي ﷺ.
الموازنة بين الوجهين:

الحديث فيه اختلاف كثير، لذلك قال الترمذي:

«كيف بما فيه من الاضطراب»، لكن البخاري صحح الوجهين السابق ذكرهما، وقد وافق البخاري على ذلك ابن المديني كما نص عليه الترمذي.

قال عثمان الدارمي: «صح حديث أفطر الحاجم والمحجوم من طريق ثوبان وشداد»⁽¹⁰³⁾. وقال ابن خزيمة: «صح الحديثان جميعا»⁽¹⁰⁴⁾.

وقال ابن حجر نافيا الاضطراب الذي ذكره الترمذي في الحديث: «... فانتمى الاضطراب، وتعين الجمع بذلك...»⁽¹⁰⁵⁾.

ومما يقوي تصحيح الوجهين ما ذكره ابن حبان من أن كلا الوجهين مرويان في طريق واحد: «سمع هذا الخبر أبو قلابة، عن أبي أسماء، عن ثوبان، وسمعه عن أبي الأشعث، عن أبي أسماء، عن شداد بن أوس، وهما

وخالد الخذاء⁽⁹⁹⁾، وقتادة بن دعامة⁽¹⁰⁰⁾، ومنصور بن زاذان⁽¹⁰¹⁾، وأبو قحذم⁽¹⁰²⁾، كلهم عن أبي قلابة، عن

=والدارمي (2/1079) (1771)، والبزار في المسند (8/395) (3473)، وأحمد في المسند (28/352) (17126)، والنسائي في الكبير (3/323) (3138)، (3139) - ومن طريقه الطبراني في الكبير (7/276) (7126) -، وأخرجه الطحاوي في شرح المعاني (2/99) (3425)، والطبراني في الكبير (7/276) (7125)، والحاكم (2/592) (1564) (1565).

(99) «خالد ابن مهران أبو المنازل الخذاء... وهو ثقة يرسل». تقريب التهذيب، ابن حجر، (ص: 191)، أخرج حديثه الطيالسي (2/224) (1214)، وعبدالرزاق (4/209) (7521)، والبزار (8/396) (3469)، والنسائي في الكبير (3/319) (3126)، (323/3) (3138)، (3139)، (3140)، (324/3) (3141)، والطحاوي في شرح المعاني (2/99) (3424)، وابن حبان (8/303) (3534)، والطبراني في الكبير (7/276) (7124)، (7/277) (7127)، (7128)، (7129)، (7130)، والبيهقي في الكبير (4/446) (8300) وفي الصغرى (2/98) (1342) وفي معرفة السنن (6/317) (8850).

(100) «قتادة بن دعامة بن قتادة السدوسي، أبو الخطاب البصري، ثقة ثبت». تقريب التهذيب، ابن حجر، (ص: 453) أخرج حديثه الطبراني في الكبير (7/277) (7131).

(101) «منصور بن زاذان الواسطي، أبو المغيرة الثقفي، ثقة ثبت عابد». تقريب التهذيب، ابن حجر، (ص: 546)، وأخرجه النسائي في الكبير (3/319) (3126)، والطحاوي في شرح المعاني (2/99) (3424)، والطبراني في الكبير (7/277) (7129)، والبيهقي في الكبير (4/445) (8299).

(102) «النضر بن معبد، أبو قحذم... قال عباس عن ابن معين: ليس =

=بشيء، وقال أبو حاتم: يكتب حديثه، وقال النسائي: ليس بثقة». ميزان الاعتدال للذهبي (4/264)، وأخرج حديثه الطبراني في الكبير (7/277) (7132).

(103) نقل النص ابن حجر في فتح الباري (4/177)، ولم أقف عليه في كتب الدارمي المطبوعة.

(104) نقل النص ابن حجر في فتح الباري (4/177)، ولم أقف عليه في كتب ابن خزيمة المطبوعة.

(105) فتح الباري، ابن حجر، (4/177).

إقبال علي عبدالله العنزلي: الأحاديث التي صحح أو احتمل البخاري فيها الوجهين في العلل الكبير للترمذي

عن أبي العلاء يزيد بن عبدالله الشخير⁽¹⁰⁹⁾، عن مطرف⁽¹¹⁰⁾، عن عمران بن حصين قال: قيل لرسول الله ﷺ: إن فلانا لا يفطر نهار الدهر قال: «لا صام، ولا أفطر».

والوجه الثاني: رواه قتادة⁽¹¹¹⁾، عن مطرف بن

طريقان محفوظان، وقد جمع شيبان بن عبدالرحمن بين الإسنادين عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي قلابة، عن أبي أسماء، عن ثوبان، وعن أبي الأشعث، عن أبي أسماء، عن شداد بن أوس⁽¹⁰⁶⁾.

الحديث التاسع: قال الترمذي: «قال أبو عيسى:

سألت محمدا عن هذا الحديث، فقلت: حديث مطرف، عن عمران بن حصين، قيل للنبي ﷺ: إن فلانا لا يفطر. قال: (لا صام ولا أفطر)، رواه الجريري، عن يزيد بن عبدالله بن الشخير، عن مطرف، عن عمران. ورواه قتادة، عن مطرف، عن أبيه، أيهما أصح فقال: يمتثل عنهما كليهما⁽¹⁰⁷⁾.

روى الحديث مطرف بن الشخير، واختلف عليه:

الوجه الأول: رواه سعيد بن إياس الجريري⁽¹⁰⁸⁾،

= (8/348) (3582)، والطبراني في الكبير (18/113) (216)، (217)، (218).

(109) «يزيد بن عبدالله بن الشخير العامري، أبو العلاء البصري، وقد ينسب إلى جده، ثقة». تقريب التهذيب، ابن حجر، (ص: 602).

(110) «مطرف بن عبدالله بن الشخير العامري الحرشي، أبو عبدالله البصري، ثقة عابد فاضل». تقريب التهذيب، ابن حجر، (ص: 534).

(111) «قتادة بن دعامة بن قنادة السدوسي، أبو الخطاب البصري، ثقة ثبت». تقريب التهذيب، ابن حجر، (ص: 453)، أخرجه النسائي (4/206) (2380)، وفي الكبير (3/182) (2695) (2696)، والطيالسي (2/464) (1243) - ومن طريقه الطبري (1/297) (467)، (468)، والنسائي (4/207) (2381) -، وأخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (2/327) (9552) - ومن طريقه ابن ماجه (2/604) (1705) -، وأخرجه أحمد (26/232) (16304)، (16305)، (16308) (16309)، (26/241) (16315)، (26/243) (16320)، (26/245) (16323) - ومن طريقه الحاكم في المستدرک (1/601) (1590) - وأخرجه أبو خيثمة في التاريخ (1/340) (1230)، والطبري في تهذيب الآثار مسند عمير (1/296) (465)، (1/297) (466) (469)، (470)، (471)، وابن خزيمة (3/311) (2150)، =

(106) صحيح ابن حبان (8/303)، والطريق التي جمع فيها شيبان بين الوجهين: أخرجه ابن ماجه (2/584) (1681)، (1680).

(107) العلل الكبير، الترمذي، (ص: 121).

(108) «سعيد بن إياس الجريري أبو مسعود البصري، ثقة... اختلط».

تقريب التهذيب، ابن حجر، (ص: 233)، أخرجه النسائي (4/206) (2379)، وفي الكبير (3/181) (2694)، وسفيان الثوري في حديثه (ص: 157) (286) - ومن طريقه الطبراني في الكبير (18/113) (218)، (18/116) (227) -، وأخرجه أحمد (33/59) (19825)، (33/106) (19873)، (33/122) (19892) - ومن طريقه الحاكم في المستدرک (1/601) (1591) -، وأخرجه ابن خزيمة في الصحيح (3/311) (2151)، وابن حبان في الصحيح =

اختصاصاً وملازمة لعمران بن حصين، وقد أخرج البخاري قصة عن مطرف فقال: «عن مطرف قال: صحبت عمران بن حصين من الكوفة إلى البصرة، فقل منزل ينزله إلا وهو ينشدني شعرا: وقال: إن في المعارض مندوحة عن الكذب»⁽¹¹⁵⁾، والشاهد من هذا أن مطرف له ملازمة وصحبة بعمران بن حصين رضي الله عنه، وقد أخرج البخاري ومسلم عدة أحاديث من طريق الجريري، عن أبي العلاء، عن مطرف، عن عمران بن حصين، فهذا الإسناد معروف عندهم.

فالوجه الأول إسناد مشهور، له ذكر في الصحيحين، والوجه الثاني راويه أوثق كما ذكر أبو حاتم، فصحح الوجهان.

رابعاً: باب الأدعية:

الحديث العاشر: قال الترمذي: «حدثنا بشر بن هلال، حدثنا عبدالوارث بن سعيد، عن عبدالعزيز بن صهيب، عن أبي نضرة، عن أبي سعيد، أن جبريل، أتى النبي ﷺ فقال: يا محمد اشتكيت؟ قال: نعم. قال: (بِاسْمِ اللَّهِ أَرْقِيكَ، مِنْ كُلِّ شَيْءٍ يُؤْذِيكَ، مِنْ شَرِّ كُلِّ نَفْسٍ وَعَيْنٍ حَاسِدَةٍ، بِاسْمِ اللَّهِ أَرْقِيكَ، وَاللَّهُ يَشْفِيكَ). سألت أبا زرعة عن هذين الحديثين أيهما أصح حديث

عبدالله بن الشخير، عن أبيه، أنه سمع النبي ﷺ وسئل عن رجل يصوم الدهر قال: «لا صامَ وَلَا أَفْطَرَ». الموازنة بين الوجهين:

صحح البخاري الوجهين معاً لاحتمالية سماع مطرف للحديث من أبيه، ومن عمران بن حصين، فله أصل عنهما، فروياته عن أبيه مشهورة، وكذلك قد لازم عمران، وروى عنه جملة من الأحاديث⁽¹¹²⁾، ولا سيما وقد روى كل وجه عنه ثقة، وإن كان قتادة أوثق، فإن يزيد له مزية الاختصاص بروايته عن أبيه.

ووافق البخاري على احتمال الوجهين أبو زرعة، فقال: «ما أقف من هذا الحديث على شيء، يمتثل أن يكونا جميعاً صحيحين، ومطرف عن أبيه ما أدري كيف هو، والجريري بأخرة ساء حفظه، وليس هو بذلك الحافظ»⁽¹¹³⁾.

ورجح أبو حاتم الوجه الثاني، فقال: «قتادة أحفظ»⁽¹¹⁴⁾.

والسبب في تصحيح الوجهين أن لمطرف

=وابن حبان في الصحيح (8/349) (3583)، والدارمي (2/1091) (1785)، من طرق عن قتادة.

(112) رواية مطرف عن عمران بن حصين بلغت 18 في التحفة (انظر: تحفة الأشراف، المزي، 7/395)، و20 حديثاً في الإتحاف (انظر: إتحاف الخيرة، ابن حجر، 12/43).

(113) علل الحديث، ابن أبي حاتم، (2/109).

(114) المرجع السابق، (3/43).

(115) صحيح الأدب المفرد، البخاري، (ص: 319).

إقبال علي عبدالله العنزلي: الأحاديث التي صحح أو احتمل البخاري فيها الوجهين في العلل الكبير للترمذي

وتابع عبدالعزيز بن صهيب: داود بن أبي هند⁽¹²¹⁾.
والوجه الثاني: رواه قتيبة بن سعيد⁽¹²²⁾،
ومسدد⁽¹²³⁾، عن عبدالوارث بن سعيد، عن عبدالعزيز بن
صهيب، قال: دخلت أنا وثابت على أنس بن مالك فذكر
الحديث.

الموازنة بين الوجهين:

امتاز الوجه الأول بكثرة روايته وثقتهم، ومتابعة
داود لعبدالعزيز بن صهيب على هذا الوجه من حديث
أبي سعيد الخدري.

وامتاز الوجه الثاني بالقصة التي ذكرها عبدالعزيز
بن صهيب: «دخلت أنا وثابت على أنس بن مالك»، فدل
على ضبط الرواية.

(121) «داود بن أبي هند القشيري مولاهم، أبو بكر أو أبو محمد البصري،
ثقة متقن، كان يهيم بأخرة». تقريب التهذيب، ابن حجر، (ص:
200)، أخرج حديثه ابن سعد في الطبقات (2/213)،
وابن أبي شيبة (47/5) (23576)، (6/6) (29503)،
وعبد بن حميد في المنتخب (ص: 278) (881) وأحمد في المسند
(111/18) (11557)، (18/239) (11710).

(122) «قتيبة بن سعيد بن جميل بن طريف الثقفي، أبو رجاء
الْبَغْلَانِي... ثقة ثبت». تقريب التهذيب، ابن حجر، (ص:
454)، أخرج حديثه الترمذي (2/294) (973)، والنسائي
في الكبير (9/375) (10794)، وفي عمل اليوم والليلة (ص:
558) (1022).

(123) أخرج حديثه البخاري (7/132) (5742) وأبو داود
(17/4) (3890) (30119).

أنس أو حديث أبي سعيد؟ فقال: كلاهما صحيح، وقد
رواهما عبدالصمد بن عبدالوارث، عن أبيه الحديثين
جميعاً. وسألت محمداً فقال: مثله⁽¹¹⁶⁾.

روى الحديث عبدالوارث، واختلف عليه:

الوجه الأول: رواه بشر بن هلال الصواف⁽¹¹⁷⁾،
وعبدالصمد بن عبدالوارث⁽¹¹⁸⁾، وعفان بن مسلم⁽¹¹⁹⁾،
ومسدد⁽¹²⁰⁾، كلهم عن عبدالوارث، عن عبدالعزيز بن
صهيب، عن أبي نضرة، عن أبي سعيد الخدري فذكر
الحديث.

(116) العلل الكبير، الترمذي، (ص: 141).

(117) «بشر بن هلال الصواف، أبو محمد النُميري، ثقة». تقريب
التهذيب، ابن حجر، (ص: 124)، أخرج مسلم (4/1718)
(2186)، والترمذي (2/294) (972)، وابن ماجه
(4/550) (3523)، والنسائي في عمل اليوم والليلة (ص:
553) (1005).

(118) «عبدالصمد بن عبدالوارث بن سعيد العنبري مولاهم
التَّنُورِي، أبو سهل البصري، صدوق، ثبت في شعبة». تقريب
التهذيب، ابن حجر، (ص: 356)، وأخرجه أحمد (17/323)
(11225).

(119) «عفان بن مسلم بن عبدالله الباهلي، أبو عثمان الصفار البصري،
ثقة ثبت...». تقريب التهذيب، ابن حجر، (ص: 393)،
أخرج حديثه أحمد (18/92) (11534).

(120) «مسدد بن مسرهد بن مسربل بن مستورد الأسدي البصري،
أبو الحسن، ثقة حافظ». تقريب التهذيب، ابن حجر، (ص:
528)، أخرج حديثه الطبراني في الأوسط (8/257)
(8565).

حرب⁽¹²⁸⁾، عن عكرمة⁽¹²⁹⁾، عن ابن عباس عن سودة.
والوجه الثاني: رواه الزهري⁽¹³⁰⁾، عن عبيد الله بن

والذي يقوي صحة الوجهين رواية عبدالصمد
عن أبيه فذكر الحديثين جميعاً⁽¹²⁴⁾.

وأبو زرعة وافق البخاري في تصحيح الوجهين كما
ذكر الترمذي، وقد سأله ابن أبي حاتم عن الحديث فقال:
«كلاهما صحيح، أخبرنا عبدالصمد بن عبدالوارث، عن
أبيه، عن عبدالعزيز بن صهيب، عن أبي نضرة، عن
أبي سعيد، وعن عبدالعزيز بن صهيب، عن أنس⁽¹²⁵⁾».

خامساً: باب الأشربة:

الحديث الحادي عشر: قال الترمذي: «حدثنا هناد،
حدثنا عبدة، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن الشعبي، عن
عكرمة، عن ابن عباس، عن سودة، قالت: (ماتت شاة لنا
فدبغنا مُسكها فما زلنا ننبذ فيها حتى صارت شئاً)، وقال
الزهري: عن عبيد الله، عن ابن عباس، عن ميمونة،
فسألت محمداً عن هذا، فقال: هذا كله صحيح، يحتمل أن
يكون رُوي عن ميمونة، وعن سودة⁽¹²⁶⁾».

روى الحديث ابن عباس على وجهين:

الوجه الأول: رواه عامر الشعبي⁽¹²⁷⁾، وسماك بن

=البخاري (139 / 8) (6686)، والنسائي (173 / 7) (4240)، وفي الكبرى (381 / 4) (4552)، وابن أبي شيبة (162 / 5) (24774)، وإسحاق بن راهويه (265 / 4) (2091)، وأحمد (408 / 45) (27418)، والطبراني في الكبير (36 / 24) (96)، (97)، والبيهقي في الكبير (27 / 1) (54)، (55)، والطحاوي في معاني الآثار (470 / 1) (2703)، والطبري في تهذيب الآثار مسند ابن عباس (801 / 2) (1172)، (1171).

(128) «سماك بن حرب ابن أوس بن خالد الذهلي البكري الكوفي، أبو المغيرة، صدوق، وروايته عن عكرمة خاصة مضطربة، وقد تغير بأخرة فكان ربما تلقن». تقريب التهذيب، ابن حجر، (ص: 255)، وأخرج أحمد (156 / 5) (3026)، وأبو يعلى في المسند (222 / 4) (2334)، (251 / 4) (2364) وابن حبان (97 / 4) (1280)، (98 / 4) (1281)، (233 / 12) (5415)، والطحاوي في معاني الآثار (471 / 1) (2712)، وفي مشكل الآثار (3242)، والطبراني في الكبير (11 / 288) (11765)، (37 / 24) (100)، وأخرجه البيهقي في الكبير (27 / 1) (56)، (57)، والطبري في تهذيب الآثار مسند ابن عباس (799 / 2) (40)، (800 / 2) (1169).

(129) «عكرمة، أبو عبد الله، مولى ابن عباس، أصله بربري، ثقة ثبت عالم بالتفسير، لم يثبت تكذيبه عن ابن عمر، ولا تثبت عنه بدعة». تقريب التهذيب، ابن حجر، (ص: 397).

(130) «محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب بن عبد الله بن الحارث بن زهرة بن كلاب القرشي الزهري، وكنيته أبو بكر، الفقيه، الحافظ، متفق على جلالته وإتقانه وثبته». تقريب التهذيب، ابن حجر، (ص: 506)، أخرج حديثه ابن أبي شيبة=

(124) ذكرها الترمذي معلقة إلى عبدالصمد بن عبدالوارث في الجامع للترمذي (295 / 2).

(125) العلل، ابن أبي حاتم، (295 / 2).

(126) العلل الكبير، الترمذي، (ص: 282).

(127) «عامر بن شراحيل الشَّعبي، أبو عمرو، ثقة، مشهور، فقيه، فاضل...». تقريب التهذيب، ابن حجر، (ص: 287)، أخرجه=

إقبال علي عبدالله العنزلي: الأحاديث التي صحح أو احتمل البخاري فيها الوجهين في العلل الكبير للترمذي

ابن المنذر⁽¹³³⁾.

والسبب في تصحيح الوجهين أن رواتهما من الأئمة الثقات الأثبات، وتعدد الحادثة في مثل هذا ممكن، لعموم البلوى بالميتة، وحاجة الناس للانتفاع بها مع تحريم أكلها.

سادساً: باب الأضاحي والأطعمة:

الحديث الثاني عشر: قال الترمذي: «وسألت محمداً عن حديث عبدالله بن محمد بن عقيل أن النبي ﷺ ضحى بكبشين. قلت إنه يقول: عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، وقال: عن أبي سلمة، عن عائشة، ويروى عنه، عن عبدالرحمن بن جابر، عن أبيه، فقلت له: أي الروايتين أصح؟ فلم يقض فيه بشيء، وقال: لعله سمع من هؤلاء»⁽¹³⁴⁾.

روى الحديث عبدالله بن محمد بن عقيل⁽¹³⁵⁾،

واختلف عليه:

الوجه الأول: رواه سفيان الثوري⁽¹³⁶⁾، عن عبدالله

عبدالله⁽¹³¹⁾، عن ابن عباس، عن ميمونة.

وتابع عبيدالله بن عبدالله: عطاء بن أبي رباح⁽¹³²⁾.

الموازنة بين الوجهين:

الوجه الأول أخرج البخاري، والوجه الثاني أخرج مسلم وقد صحح الوجهين البخاري، ووافقه

(162/5) (24773) - ومن طريقه مسلم (276/1) = (363)، وأبو داود (209/6) (4120)، وابن ماجه (603/4) (3610) والطبراني في الكبير (16/24) (29) -، وأخرجه الحميدي في المسند (150/1) (315) - ومن طريقه الطبراني في الكبير (427/23) (1036) -، وأخرجه أحمد (415/5) (3452)، (378/44) (26795)، والدارمي (1264/2) (2031)، وأبو يعلى في المسند (507/12) (7079)، (16/13) (7100)، وابن حبان (104/4) (1289)، والطحاوي في معاني الآثار (472/1) (2714)، والطبراني في الكبير (427/23) (1037)، والبيهقي في الصغير (86/1) (201)، وفي معرفة (243/1) (530)، وفي الكبرى (23/1) (45)، والدارقطني في السنن (58/1) (100).

(131) «عبيد الله بن عبدالله بن عتبة بن مسعود الهذلي، أبو عبدالله المدني، ثقة فقيه ثبت». تقريب التهذيب، ابن حجر، (ص: 372).

(132) «عطاء ابن أبي رباح، واسم أبي رباح أسلم القرشي مولاهم المكّي، ثقة فقيه فاضل، لكنه كثير الإرسال». تقريب التهذيب، ابن حجر، (ص: 391)، أخرج حديثه مسلم (277/1) (363)، والنسائي (172/7) (4238)، وفي الكبرى (381/4) (4550)، وأحمد (456/3) (2003)، ابن حبان (99/4) (1283).

(133) انظر: الأوسط، ابن المنذر، (268/2).

(134) العلل الكبير، الترمذي، (ص: 245).

(135) «عبدالله بن محمد بن عقيل بن أبي طالب الهاشمي، أبو محمد المدني،... صدوق، في حديثه لين، ويقال تغير بأخرة». تقريب التهذيب، ابن حجر، (ص: 321).

(136) «سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري، أبو عبدالله الكوفي، ثقة حافظ فقيه عابد إمام حجة». تقريب التهذيب، ابن حجر، (ص: 244)، أخرج حديثه عبدالرزاق في المصنف (379/4) (8130)، - ومن طريقه ابن ماجه (3122) (301/4) -، =

ابن عقيل، والله أعلم⁽¹⁴¹⁾.

ووقعت لسفيان قصة في رواية هذا الحديث مع معمر، قال ابن أبي خثيمة⁽¹⁴²⁾: «وسمعت يحيى بن معين يقول: لما دخل الثوري اليمن؛ أتاه معمر يسلم عليه؛ فحدث يوماً بحديث عن عبدالله بن محمد بن عقيل: «أن النبي ﷺ ضحى بكشين. وهو حديث يخطئ فيه ابن عقيل، الخطأ من ابن عقيل، فقال له الثوري: تعست يا أبا عروة، فغضب معمر من ذلك فما أتاه حتى خرج ولا سلم عليه»⁽¹⁴³⁾.

وفيها قول ابن معين أن الخطأ من ابن عقيل، ويبيّن استنكار الثوري على معمر في رواية هذا الحديث عن ابن عقيل، والثوري - راوي الحديث عن ابن عقيل - يرى أن ابن عقيل أخطأ في الحديث، وهذا يؤيد قول من حكم باضطراب حديث ابن عقيل، خلافاً لما ذهب إليه البخاري، ولم يظهر لي وجه تصحيح البخاري للوجهين. فقول الترمذي في سؤاله عن الحديث: «أي الروايتين أصح؟ فلم يقض فيه بشيء، وقال: «لعله سمع من هؤلاء»، يعني لم يرجح بينها، بدليل سياق الكلام، ولا تعني التوقف في التصحيح، بل يرى احتمال صواب تلك الروايات.

(141) علل الدارقطني، الدارقطني، (19/7)، وذكره الدارقطني في موضعين آخرين (319/9)، (141/15).

(142) انظر: سير أعلام النبلاء، الذهبي، (18/7)، وتاريخ دمشق، ابن عساکر، (405/59).

(143) التاريخ الكبير السفر الثالث، ابن أبي خثيمة، (327/1).

بن محمد بن عقيل، عن أبي سلمة، عن عائشة رضي الله عنها، أو أبي هريرة رضي الله عنه.

والوجه الثاني: رواه حماد بن سلمة⁽¹³⁷⁾، عن عبدالله بن محمد بن عقيل، عن عبدالرحمن بن جابر، عن أبيه جابر بن عبدالله.

الموازنة بين الوجهين:

سئل أبو زرعة عن حديث جابر، وحديث عائشة وأبي هريرة، وحديث أبي رافع فقال: «ما أدري، ما عندي في ذا شيء»⁽¹³⁸⁾، ثم قال: «هذا من ابن عقيل، الذين رووا عن ابن عقيل كلهم ثقات»⁽¹³⁹⁾، وسئل أبو حاتم فقال: «هذا من تخليط ابن عقيل»⁽¹⁴⁰⁾.

وقال الدارقطني: «والاضطراب فيه من جهة

= وأخرجه أحمد (497/41) (25046)، (37/43) (25843)، (66/43) (25886)، والطحاوي في معاني الآثار (177/4) (6224)، والحاكم في المستدرک (253/4) (7547)، والبيهقي في الكبير (9/448) (19047)، (9/458) (19088)، (9/483) (19185)، وفي الصغرى (2/221) (1804)، وفي معرفة السنن (14/23) (18933)، (18935).

(137) أخرج حديثه عبد بن حميد (ص: 347) (1146)، والطحاوي في معاني الآثار (177/4) (6226)، (6227)، وأبو يعلى في المسند (3/327) (1792)، والبيهقي (9/268).

(138) علل الحديث، ابن أبي حاتم، (497/4).

(139) انظر: المرجع السابق.

(140) المرجع السابق، (521/4).

إقبال علي عبدالله العنزلي: الأحاديث التي صحح أو احتمل البخاري فيها الوجهين في العلل الكبير للترمذي

سابعاً: باب العتق:

صبيح⁽¹⁴⁸⁾، والحجاج بن أرطاة⁽¹⁴⁹⁾، وموسى بن خلف⁽¹⁵⁰⁾، عن قتادة، عن النضر بن أنس، عن بشير بن نهيك، عن أبي هريرة عن النبي ﷺ: (مَنْ أَعْتَقَ شَقِيصًا مِنْ مَمْلُوكِهِ فَعَلَيْهِ خَلَاصُهُ فِي مَالِهِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ، فُؤَمِ الْمَمْلُوكُ قِيمَةً عَدْلٍ، ثُمَّ اسْتُسْعِيَ غَيْرَ مَشْقُوقٍ عَلَيْهِ).

والوجه الثاني: رواه شعبة⁽¹⁵¹⁾، وهشام الدستوائي⁽¹⁵²⁾،

الحديث الثالث عشر: قال الترمذي: «وسألت محمداً عن هذا الحديث، يعني حديث السعاية، فقلت أي الروايتين أصح فقال: الحديثان جميعاً صحيحان، والمعنى فيه قائم، وذكر فيه عامتهم عن قتادة «السعاية» إلا شعبة وكأنه قوى حديث سعيد بن أبي عروبة في أمره بالسعاية»⁽¹⁴⁴⁾.

روى الحديث قتادة، واختلف عليه:

الوجه الأول: رواه سعيد بن أبي عروبة⁽¹⁴⁵⁾، وأبان بن يزيد⁽¹⁴⁶⁾، وجريير بن أبي حازم⁽¹⁴⁷⁾، ويحيى بن

=التهذيب، ابن حجر، (ص: 138)، أخرج حديثه البخاري (141/3) (2504)، (145/3) (2526)، ومسلم (213/4) (1503)، والدارقطني في السنن (224/5) (4223)، والبيهقي في الكبير (281/10) (21421)، (21422).

(148) «يحيى ابن صبيح الخراساني المقرئ، صدوق». تقريب التهذيب، ابن حجر، (ص: 592)، أخرج حديثه الحميدي (467/2) (1093).

(149) «حجاج بن أرطاة بن ثور بن هبيرة النخعي، أبو أرطاة الكوفي القاضي، أحد الفقهاء، صدوق، كثير الخطأ والتدليس». تقريب التهذيب، ابن حجر، (ص: 152)، وأخرج حديثه الطحاوي في معاني الآثار (107/3) (4689)، (433/13) (5391).

(150) «موسى بن خلف العمي، أبو خلف البصري، صدوق عابد له أوهام». تقريب التهذيب، ابن حجر، (ص: 550)، وأخرج حديثه الخطيب في الوصل الفصل (1/355).

(151) أخرج حديثه مسلم (212/4) (1502)، (96/5)، والنسائي في الكبير (33/5) (4947)، وأبو داود الطيالسي (198/4) (2573)، وأحمد (2095/2) (10189)، والبزار (264/16) (9451)، والدارقطني في السنن (220/5) (4220)، والبيهقي في الكبير (276/10) (21387).

(152) «هشام بن أبي عبدالله سَنَبَر، أبو بكر البصري الدَّسْتَوَائِي، ثقة ثبت...». تقريب التهذيب، ابن حجر، (ص: 573)، وأخرج =

(144) العلل الكبير، الترمذي، (ص: 204).

(145) أخرجه البخاري (139/3) (2492)، (145/3) (2527)، ومسلم (212/4) (1503)، وأبو داود (37/4) (3938)، والترمذي (23/3) (1348)، وابن أبي شيبة في المصنف (242/11) (22147)، - ومن طريقه ابن ماجه (567/3) (2527) -، وأخرجه النسائي في الكبير (31/5) (4943)، (4944)، (4945)، وأحمد (1989/2) (9633)، (2104/2) (10248)، (1572/3) (7586)، وابن حبان (157/10) (4318)، (4319).

(146) «أبان ابن يزيد العطار البصري، أبو يزيد ثقة له أفراد». تقريب التهذيب، ابن حجر، (ص: 87)، وأخرج حديثه أبو داود (37/4) (3937)، والنسائي في الكبير (33/5) (4946)، والطحاوي في معاني الآثار (107/3) (4687)، (433/13) (5390).

(147) «جريير بن حازم بن زيد بن عبدالله الأزدي، أبو النضر البصري،... ثقة لكن في حديثه عن قتادة ضعف، وله أوهام إذا حدث من حفظه،... اختلط لكن لم يحدث في حال اختلاطه». تقريب =

قتادة، لا من المرفوع، وهذا الوجه خرجه مسلم في صحيحه أيضاً.

وقد ذهب الدارقطني⁽¹⁵⁴⁾، وغيره⁽¹⁵⁵⁾ إلى تقديم الوجه الثاني المختصر على الوجه الأول، لتقدم شعبة وهشام على غيرهما في الحفظ والإتقان، ولرواية همام حيث جعل الاستسعاء من قول قتادة، ففصله عن المرفوع.

وصحح البخاري وغيره⁽¹⁵⁶⁾ الوجهين، لثقة رواتهما جميعاً، وليس بين الوجهين تضاد، وذكر السعاية في الوجه الأول زيادة مقبولة لما احتف بها من قرائن لاسيما ملازمة سعيد بن أبي عروبة لراوي الحديث قتادة، فحفظ منه ما لم يحفظ غيره، وقد توبع على ذلك من غير واحد⁽¹⁵⁷⁾.

(154) سنن الدارقطني، الدارقطني، (4/125).

(155) قال القاضي عياض في إكمال المعلم (5/54): «وقال الأصيلي وابن القصار وغيرهما: من أسقط السعاية أولى ممن ذكرها؛ لأنها ليست في الأحاديث الأخر من رواية ابن عمر، قال أبو عمر بن عبد البر: الذين لم يذكروا السعاية أثبت ممن ذكرها، قال غيره: وقد اختلف فيه عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة، فمرة ذكر فيه السعاية ومرة لم يذكرها، فدل على أنها ليست عنده من متن الحديث كما قال غيره»، وقال أبو مسعود الدمشقي في كتاب الأجوبة عما أشكل الدارقطني على صحيح مسلم (ص: 165): «حديث همام حسن، وعندني أنه لم يقع للبخاري ولا لمسلم أيضاً، ولو وقع لهما لحكما بقوله».

(156) انظر: معاني الآثار، الطحاوي، (13/434).

(157) أطلال ابن حجر في الجواب والرد على من أنكروا رواية ذكر السعاية فيه، انظر: فتح الباري لابن حجر (5/156).

وهمام⁽¹⁵³⁾، عن قتادة، عن النضر بن أنس، عن بشير بن نهبك، عن أبي هريرة: عن النبي ﷺ (قال في المملوك بين الرجلين: فيعتق أحدهما، قال: يَضْمَنُ)، كلهم بدون ذكر الاستسعاء.

وفي رواية همام فصل كلام النبي ﷺ، وجعل الاستسعاء من كلام قتادة.

الموازنة بين الوجهين:

الكلام على الوجهين من جهة المتن لا الإسناد، فإسنادهما واحد.

وامتاز الوجه الأول بذكر السعاية في متنه، ورواته كثر، وفيهم ثقات، ومنهم سعيد بن أبي عروبة، وله اختصاص بروايته عن قتادة، وقد توبع عليه.

وهذا الوجه مخرج في الصحيحين.

وأما الوجه الثاني فقد أسقط ذكر السعاية من متنه، وامتاز أنه من رواية شعبة أمير المؤمنين في الحديث، وقد توبع، وكذا رواه همام، فذكر السعاية من كلام

=حديثه النسائي في الكبير (5/33)، (4948)، (4949)، وأحمد (2/2239) (11027)، والطحاوي في معاني الآثار (13/435) (5393)، والبيهقي في الكبير (10/276) (21388).

(153) «همام بن يحيى بن دينار العَوَظِي المحلبي مولاهم، أبو عبدالله، أو أبو بكر البصري، ثقة ربما وهم». تقريب التهذيب، ابن حجر، (ص: 574)، أخرج حديثه أبو داود (4/36) (3934)، وأحمد (2/1797) (8684)، والدارقطني في السنن (5/223) (4222)، والبيهقي في الكبير (10/276) (21390)، (10/282) (21423)، (21424).

إقبال علي عبدالله العنزي: الأحاديث التي صحح أو احتمل البخاري فيها الوجهين في العلل الكبير للترمذي

الخاتمة

وفيها أهم نتائج البحث:

- جنس علة الأحاديث التي تضمنها البحث كانت في اختلاف الإسناد، بتغيير الرواة، أو نقصهم، إلا حديثاً واحداً، كان في زيادة المتن، مع اتحاد الإسناد فيه.

- جميع الأحاديث التي رجح البخاري فيها الوجهين تنازعتها قرائن التصحيح.

- مهما تعارضت قرائن الترجيح، ووضعت قواعد لضبطها، فإن للعالم الناقد فيها نظراً خاصاً يجعله يركن إلى للترجيح أو الجمع بين الأوجه.

- بعض الأحاديث صحح فيها البخاري الوجهين، وربما خرج وجهاً منها في صحيحه، وقد يشير إلى الآخر معلقاً أو مختصراً.

- لم يتفرد البخاري في بعض تصحيحه للوجهين، بل تابعه على هذا غيره من الأئمة، وفي بعضها الآخر يتفرد في تصحيح الوجهين، ويرجح غيره من الأئمة وجهاً واحداً، تبعاً للقرائن التي تظهر لكل إمام، وهذا يؤكد لنا أن الأئمة في ترجيحاتهم يتبعون منهجاً واحداً، ويتعاملون مع الأحاديث بموضوعية تامة.

- البخاري رغم اعتماده على قرائن الترجيح في أحكامه، إلا أنه لا يصرح بها غالباً.

- من القرائن التي استعملها البخاري لترجيح الوجهين: تعارض قرينة الكثرة، مع قرينة الأحفظ أو

الأوثق، أو من له اختصاص بالراوي، وقرينة مجيء الوجهين في طريق واحد مقرونين.

- قوة القرينة ورجحانها أمر نسبي، بحسب الإسناد، والمتن، وما يحتف بالحديث من قرائن أخرى.

قائمة المصادر والمراجع

الأجوبة للشيخ أبي مسعود عما أشكل الشيخ الدارقطني على صحيح مسلم بن الحجاج. أبو مسعود الدمشقي، أبو مسعود بن محمد بن عبيد. تحقيق: إبراهيم آل كليب، ط1، الرياض: دار الوراق، 1419هـ-1998م.

إكمال المعلم بفوائد مسلم. القاضي عياض، عياض بن موسى اليحصبي. تحقيق: يحيى إسماعيل، ط1، مصر: دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، 1419هـ-1998م.

الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف. ابن المنذر، أبو بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر. تحقيق: أبو حماد صغير حنيف، ط1، السعودية: دار طيبة، 1405هـ-1985م.

البحر الزخار المعروف بمسند البزار. البزار، أبو بكر أحمد بن عمرو. ط1، المدينة المنورة: مكتبة العلوم والحكم، بيروت: مؤسسة علوم القرآن، 1409هـ-1988م.

تاريخ أبي زرعة الدمشقي. أبو زرعة، عبد الرحمن بن عمرو المشهور بأبي زرعة. رواية: أبي الميمون بن راشد، تحقيق: شكر الله نعمة الله القوجاني، د.ط، دمشق: مجمع اللغة العربية، د.ت.

التاريخ الكبير البخاري. البخاري، محمد بن إسماعيل. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، ط3، بيروت: دار البشائر الإسلامية، 1409هـ-1989م.

- التاريخ الكبير المعروف بتاريخ ابن أبي خيثمة (السفر الثاني). ابن أبي خيثمة، أبو بكر أحمد بن أبي خيثمة. تحقيق: صلاح بن فتحى هلال، ط1، القاهرة: الفاروق الحديثة، 1427هـ - 2006م.
- تقريب التهذيب. ابن حجر، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني. تحقيق: محمد عوامة، ط1، سوريا: دار الرشيد، 1406هـ. تهذيب الآثار وتفصيل الثابت عن رسول الله من الأخبار. الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير. تحقيق: محمود محمد شاكر، د.ط، القاهرة: مطبعة المدني، د.ت.
- جامع الترمذي. الترمذي. محمد بن عيسى. د.ط، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1996م - 1998م.
- الخلافات. البيهقي. أبو بكر أحمد بن الحسين. تحقيق: مشهور بن حسن آل سلمان، ط1، الرياض: دار الصميعي، 1414هـ - 1994م.
- الدعاء. الطبراني، سليمان بن أحمد. تحقيق: مصطفى عبدة القادر عطا، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1413هـ.
- سنن ابن ماجه. ابن ماجه، عبد الله محمد القزويني. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، د.ط، حلب: دار إحياء الكتب العربية، د.ت.
- السنن. أبو داود، سليمان بن الأشعث السجستاني. د.ط، بيروت: دار الكتاب العربي، د.ت.
- السنن. الدارقطني، علي بن عمر الدارقطني. تحقيق: شعيب الأرناؤوط، وآخرون، ط1، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1424هـ - 2004م.
- السنن الكبرى. البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين تحقيق: محمد عبدالقادر عطا، ط3، بيروت: دار الكتب العلمية، 1424هـ - 2003م.
- السنن الكبرى. النسائي، أحمد بن شعيب. تحقيق: شعيب الأرناؤوط، ط1، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1421هـ - 2001م.
- شرح سنن ابن ماجه المسمى بالإعلام بسنته ﷺ. مغلطاي: مغلطاي بن قليج الحنفي. تحقيق: كامل عويضة، ط1، المملكة العربية السعودية: مكتبة نزار مصطفى الباز، 1419هـ - 1999م.
- شرح مشكل الآثار. الطحاوي، أبو جعفر أحمد بن محمد. تحقيق: شعيب الأرناؤوط، ط1، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1415هـ - 1494م.
- شرح معاني الآثار. الطحاوي، أبو جعفر أحمد بن محمد. تحقيق: محمد زهري النجار، وآخرون، ط1، بيروت: عالم الكتب، 1414هـ - 1994م.
- صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان. ابن حبان، محمد بن حبان البستي. تحقيق: شعيب الأرناؤوط، ط2، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1414هـ - 1993م.
- صحيح ابن خزيمة. ابن خزيمة، محمد بن إسحاق. تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي، د.ط، بيروت: المكتب الإسلامي، د.ت.
- صحيح البخاري. البخاري، محمد بن إسماعيل البخاري. ط1، بيروت: دار طوق النجاة، 1422هـ.
- صحيح مسلم. مسلم، بن الحجاج القشيري النيسابوري. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، د.ط، بيروت: دار إحياء التراث العربي، د.ت.
- الطهور. أبو عبيد، القاسم بن سلام البغدادي. تحقيق: مشهور حسن سلمان، ط1، جدة: مكتبة الصحابة، 1414هـ - 1994م.

إقبال علي عبدالله العنزلي: الأحاديث التي صحح أو احتمل البخاري فيها الوجهين في العلل الكبير للترمذي

- علل الترمذي الكبير. الترمذي، محمد بن عيسى. رتبته على كتب الجامع: أبو طالب القاضي. تحقيق: صبحي السامرائي وآخرون، ط1، بيروت: عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية، 1409هـ.
- العلل الواردة في الأحاديث النبوية. الدارقطني، علي بن عمر الدارقطني. تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله السلفي، ط1، الرياض: دار طيبة، 1405هـ - 1985م.
- العلل لابن أبي حاتم. ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد الرازي. تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف سعد الحميد، ط1، الرياض: مطابع الحميضي، 1427هـ - 2006م.
- فتح الباري شرح صحيح البخاري. ابن حجر، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، ومحب الدين الخطيب، د.ط، بيروت: دار المعرفة، 1379هـ.
- الفوائد المعللة: الجزء الأول والثاني من حديثه. أبو زرعة، عبد الرحمن بن عمرو أبي زرعة الدمشقي. تحقيق: رجب بن عبد المقصود، ط1، الكويت: مكتبة الإمام الذهبي، 1423هـ - 2003م.
- لسان الميزان. ابن حجر، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، ط1، بيروت: دار البشائر الإسلامية، 2002م.
- المجتبى من السنن. النسائي، أحمد بن شعيب. تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، ط2، حلب: مكتب المطبوعات الإسلامية، 1406هـ - 1986م.
- مسند أبي داود الطيالسي. الطيالسي، أبو داود سليمان بن داود بن الجارود. تحقيق: محمد بن عبد المحسن التركي، ط1، مصر: دار هجر، 1419هـ - 1999م.
- مسند أبي يعلى. أبو يعلى، أحمد بن علي الموصللي. تحقيق: حسين سليم أسد، ط2، دمشق: دار المأمون للتراث، 1410هـ - 1989م.
- مسند الحميدي. الحميدي، عبدالله بن الزبير الحميدي. تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، د.ط، بيروت: دار الكتب العلمية، د.ت.
- مسند الشاميين. الطبراني، سليمان بن أحمد. تحقيق: حمدي بن عبدالمجيد السلفي، ط1، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1405هـ - 1984م.
- المسند الصحيح المخرج على صحيح مسلم. أبو عوانة، يعقوب بن إسحاق الإسفراييني. تحقيق: مجموعة من الباحثين في الجامعة الإسلامية، ط1، السعودية: الجامعة الإسلامية، 1435هـ - 2014م.
- المسند. أحمد بن حنبل، أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني. تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وآخرون، ط1، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1421هـ - 2001م.
- المصنف. عبدالرزاق، عبد الرزاق بن همام الصنعاني. تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، ط2، الهند: المجلس العلمي، 1403هـ.
- المصنف. ابن أبي شيبة، عبد الله بن محمد. تحقيق: محمد عوامة، ط1، جدة: دار القبلة، 1427هـ - 2006م.
- المعجم الأوسط. الطبراني، سليمان بن أحمد. تحقيق: طارق بن عوض الله، د.ط، القاهرة: دار الحرمين، د.ط.د.ت.
- المعجم الكبير. الطبراني، سليمان بن أحمد. تحقيق: حمدي السلفي، ط2، القاهرة: مكتبة ابن تيمية، د.ت.
- معجم مقاييس اللغة. ابن فارس، أحمد بن فارس الرازي. تحقيق: عبدالسلام هارون، د.ط، بيروت: دار الفكر، 1399هـ - 1979م.

معرفة السنن والآثار. البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين. تحقيق:

عبد المعطي أمين قلعجي، ط1، باكستان: جامعة

الدراسات الإسلامية، 1412هـ - 1991م.

المنتخب من مسند عبد بن حميد. عبد بن حميد، ابن نصر الكسي.

تحقيق: صبحي السامرائي، وآخرون، ط1، القاهرة:

مكتبة السنة، 1408هـ - 1988م.

ميزان الاعتدال في نقد الرجال. الذهبي، أبو عبد الله محمد بن قايّاز

الذهبي، تحقيق: علي محمد البجاوي، ط1، بيروت: دار

المعرفة للطباعة والنشر، 1382هـ - 1963م.
